

Distr.
GENERAL

DP/1995/31
26 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق
الأمم المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ١٩٩٥
١٦-٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، نيويورك
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنفيذ مقرر
المجلس التنفيذي ١٤/٩٤

التقدم المحرز في تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٤: مبادرات
من أجل التغيير

تقرير مدير البرنامج

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	٥- ١ مقدمة
٤	٣- ٢ ألف - الأساس التشريعي للتغيير
٤	٥- ٤ باء - التنظيم المنوحي لعملية التغيير
	ثانيا - تركيز موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الأبعاد الرئيسية
٥	٢٨- ٦ للتنمية البشرية المستدامة
٦	٢٧- ٩ ألف - لبنات الاستراتيجية البرنامجية
١١	٢٣ باء - نحو إطار جديد لبرمجة الموارد
١١	٢٨-٢٤ جيم - مبادرات البرمجة



المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
١٧	٥٥-٢٩ تعزيز تعاون الأمم المتحدة من أجل التنمية البشرية المستدامة
١٧	٤٨-٢٩ ألف - تعزيز تنسيق الأمم المتحدة على الصعيد القطري
١٩	٥٥-٤٩ باء - تعزيز تنسيق الأمم المتحدة على الصعيد العالمي
٢٠	٦٥-٥٦ رابعا - تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية البشرية المستدامة
٢٢	٨٩-٦٦ خامسا - تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أداء مهمته الجديدة
٢٢	٧٧-٦٦ ألف - تعزيز قدرة البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري
٢٤	٨٣-٧٨ باء - تعزيز قدرة مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢٤	٨٩-٨٤ جيم - إعادة تدريب الموظفين وتعزيز المحاسبة
٢٥	٩٤-٩٠ سدسا - القيود
٢٧	٩٦-٩٥ سابعا - المستقبل المباشر
٢٩	٩٧ ثامنا - إجراء المجلس التنفيذي
٣٠	أمثلة على المبادرات البرنامجية الرائدة التي تعالج محاور التركيز الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مرفق:

أولا - مقدمة

١ - شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مسيرة هامة لتجديد ذاته وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم مساعدة أكثر كفاءة وفعالية من أجل دعم التنمية البشرية المستدامة. وقد بدأ البرنامج هذه المسيرة اقتناعاً منه بأن السبيل الوحيد للاستجابة للتحديات التي تواجه التعاون الإنمائي الدولي على المدى البعيد، يكمن في تحول البرنامج إلى منظمة جد مختلفة عما هو عليه، وفي أن يتصدر التغييرات داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية.

ألف - الأساس التشريعي للتغيير

٢ - في المقرر ١٤/٩٤، المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وافق المجلس التنفيذي على العناصر الرئيسية الواردة في تقرير مدير البرنامج المعنون "مبادرات من أجل التغيير" (DP/1994/39). وفي المقرر نفسه، شجع المجلس مدير البرنامج على مواصلة جهوده من أجل تحقيق التركيز للبرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك بتنفيذ الأهداف الثلاثة والمجالات الأربعة ذات الأولوية المحددة في التقرير. ثم طلب المجلس إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥ عما أحرزه من تقدم في تنفيذ البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النحو الذي جرى تحديده. وقد أعد هذا التقرير استجابة للطلب الأخير، وهو يوجز التقدم المحرز خلال الشهور التسعة التي أعقبت اتخاذ المقرر ١٤/٩٤.

٣ - يشكل مقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٤ توليفة لما تحقق من إصلاح تدريجي على مدى عقد من الزمان^(١)، ويؤسس عليه، ويوفر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأهداف الرئيسية الثلاثة المتمثلة في (أ) تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية البشرية المستدامة؛ (ب) ومساعدة أسرة الأمم المتحدة على أن تصبح قوة موحدة وفعالة من أجل التنمية البشرية المستدامة؛ (ج) وتركيز موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم أقصى حد من المساهمة في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية المستدامة في بلدان البرنامج. وأيد المقرر أيضاً تركيز البرنامج على المجالات الأربعة المتمثلة في: (أ) القضاء على الفقر؛ (ب) والعمالة؛ (ج) وتجديد البيئة؛ (د) والنهوض بالمرأة.

(١) يؤسس المقرر ١٤/٩٤، على وجه الخصوص، على القرارات التي تدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى: تركيز برامجه؛ وتحقيق أقصى استخدام للقدرات الوطنية، من خلال التنفيذ الوطني؛ وتطوير ونشر النهج البرنامجي؛ وتعزيز نظام المنسقين المقيمين؛ وتحقيق أقصى استفادة من قدرة منظومة الأمم المتحدة عموماً فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ الإنمائيين.

باء - التنظيم المنهجي لعملية التغيير

٤ - اعترافا بالطابع الشامل للتغييرات المطلوبة، ركزت "مبادرات من أجل التغيير" على إرساء الأسس من أجل انطلاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقيام بمهمته الجديدة. وعليه فقد ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ ذلك الحين على إرساء هذه الأسس استعدادا للتنفيذ المكثف خلال فترة البرمجة القادمة. ونظرا لطابع التطور التدريجي الذي يتسم به التغيير، فقد اشتمل ذلك على الاستفادة من الخبرة التي مهدت السبيل إلى وضع "مبادرات من أجل التغيير"، وفي الوقت نفسه من التغييرات المحددة التي طرأت منذ أن اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٤/٩٤. وقد بذلت، على نحو أكثر تحديدا، جهود منظمة من أجل ما يلي:

(أ) دعم الجهود التي تبذلها بلدان البرنامج من أجل تعزيز وضع الأطر المفاهيمية وتطوير النهج والأساليب فيما يتعلق بالتنمية البشرية المستدامة؛

(ب) دعم الخبرة الوطنية في مجال تعزيز التنمية البشرية المستدامة، واستيعاب ونشر ما حققته من نتائج في الماضي أو في الحاضر؛

(ج) وضع إطار عمل فيما يتعلق بالمهمة الجديدة والتركيز البرنامجي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(د) إعادة توجيه قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنميتها في المكاتب القطرية وفي المقر، لتمكينه من الاضطلاع بمهمته الجديدة؛

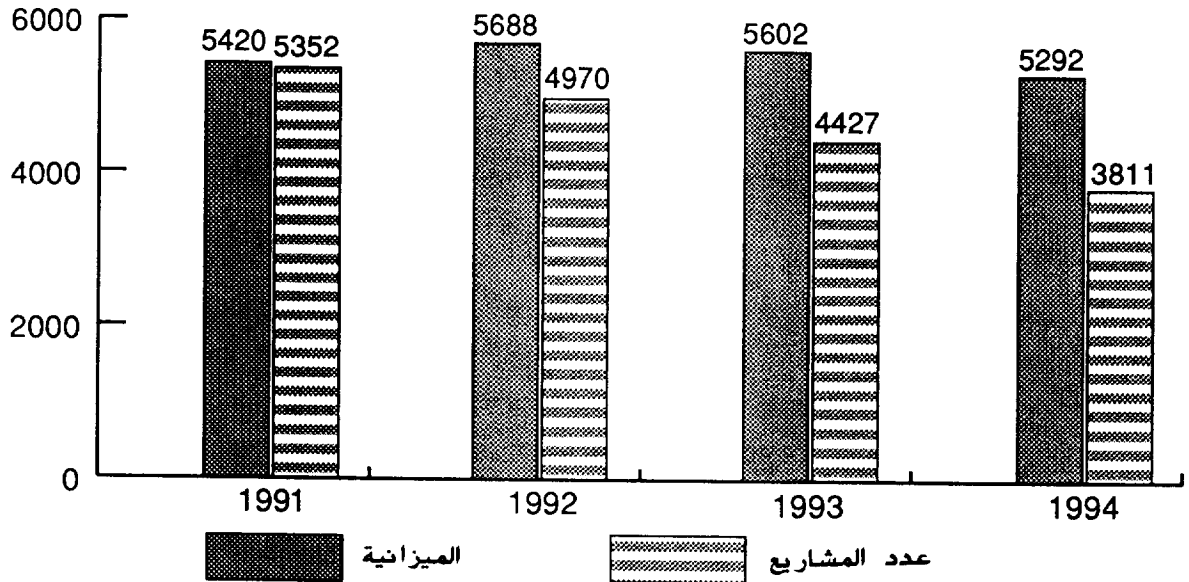
(هـ) إقامة تحالفات استراتيجية مع الوكالات الرئيسية من أجل تعزيز التنمية البشرية المستدامة.

٥ - وقد عبثت المنظمة بكاملها في عملية التغيير هذه. وأصبحت خطط عمل جميع المكاتب والإدارات والمكاتب القطرية تستجيب الآن على نحو مباشر للمتطلبات الجديدة لمهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأنشئت فرقة عمل تحت قيادة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي من أجل ترشيد هذه الخطط وتنسيقها ورصد تنفيذها. وتستند خطط الأداء كل على حدة إلى خطط العمل هذه. ولذلك فإن تقييم الأداء لكل حالة على حدة أصبح الآن أيضا يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى مساهمته في التغيير.

ثانيا - تركيز موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على
الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية المستدامة

٦ - منذ عام ١٩٩١، انخفض مجموع عدد مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنسبة ٣٠ في المائة، من ٢٥٢ ٥ مشروعا إلى ٨١١ ٢ مشروعا في حين بقيت ميزانيات المشاريع الإجمالية (الموارد الأساسية بالإضافة إلى المشاركة في التكلفة) مستقرة تقريبا عند قرابة ٥,٥ من بلايين الدولارات.

الشكل ١ - العدد الإجمالي لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
والميزانيات الإجمالية
(بملايين الدولارات)



٧ - وكانت القوة المحركة لهذا التركيز الإضافي من الطرائق التي يتم بها وضعه موضع التنفيذ. وهو يعزى أساسا إلى تطبيق النهج البرنامجي ورفع مستوى سلطة الموافقة الممنوحة للممثلين المقيمين. وفي الواقع، فإن متوسط حجم المشاريع يكشف عن زيادة بنسبة ٢٤,٢ في المائة من ٦٦٠ ٠٠٠ دولار إلى ٨٢٠ ٠٠٠ دولار، في عام ١٩٩٢، وهو العام الذي أعقب مباشرة اعتماد النهج البرنامجي، وما سبق ذلك من رفع لمستوى سلطة الموافقة الممنوحة للممثلين المقيمين. وأدى التوسع في استخدام الخبرات الوطنية إلى مقابلة آثار التضخم وأكثر، وقد زاد هذا الاستخدام من أهمية تركيز الموارد نظرا لفعاليتها من حيث التكلفة.

٨ - ويقضي مقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٤ بإيلاء تركيز فني إضافي للقضاء على الفقر، وتوفير العمالة، وتجديد البيئة والنهوض بالمرأة. وتنفيذا لهذا الطلب، واجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحاجة إلى (أ) وضع

استراتيجيات برنامجية مركزة؛ (ب) إنشاء إطار لبرمجة الموارد، يعكس هذا التركيز؛ (ج) وضع برامج نموذجية وإرشادية في مجالات التركيز الأربعة. وقد أدمجت عناصر الربط فيما بين هذه المجالات في جميع الأنشطة.

ألف - لبنات الاستراتيجية البرنامجية

إظهار التنوع

٩ - في إطار وضع استراتيجيات لاستخدام موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم التنمية البشرية المستدامة، التزم البرنامج التزاماً وثيقاً بمبدأ العمل على دعم الأولويات والخطط الوطنية، وضمان الملكية الوطنية، وتعزيز بناء القدرات الوطنية.

١٠ - وعليه كان من الضروري أن تعكس البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تزايد تنوع الاحتياجات بين بلدان البرامج. ففي بلدان معينة، ولا سيما في آسيا وأمريكا اللاتينية، لا بد أن تؤخذ في الاعتبار عند البدء في مشاريع التنمية البشرية المستدامة الأهمية الدائمة للتزايد للقطاع الخاص وتدفقات رأس المال الخاص بوصفها المحرك الرئيسي للنمو. أما في رابطة الدول المستقلة، وفييت نام، وإلى حد ما، الصين، فقد تعين على الحكومات وضع أطر مفاهيمية للتنمية البشرية المستدامة، والتخطيط لها في إطار استمرار وتكثيف مرحلة الانتقال الاقتصادي. وفي عدد من البلدان، ولا سيما في إفريقيا، كان للنمو السلبي، مقروناً بنشوب حالات طوارئ معقدة، انعكاس ملحوظ على محاور تركيز البرامج، في إطار المهمة الأعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتمثلة في تعزيز التنمية البشرية المستدامة. ومن ثم، فليس ممكناً ولا مستصوباً وجود نهج عالمية موحدة فيما يتعلق بالتنمية البشرية المستدامة، بل الأمر على العكس تماماً!

١١ - ورغم ذلك، فقد تسنى إنشاء أطر مشتركة وأهداف جامعة يمكن ضمن إطارها تصميم استراتيجيات وبرامج مفصلة، وتوجيهها طبقاً للاحتياجات والشروط المحلية.

التعلم من التجربة

١٢ - لقد تعزز هذا النهج بغضل الجهود المنظمة التي بذلت لتقييم الخبرات السابقة سواء داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو خارجه، والتعلم منها. وقد نظمت حلقات عمل لتقاسم الخبرات، ومناقشة خلاصات وتوصيات عمليات التقييم وغيرها من عمليات المراجعة، والأخذ بها، كما أنشئت فرق عمل لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ.

١٣ - وفي استعراض لعقدين من الخبرة في مجال بناء القدرات، أجراه معهد هارفارد للتنمية، لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جرى التأكيد مجدداً على ضرورة معالجة القيود الهامة التي تحول دون إنشاء بيئة مواتية لبناء القدرات، بما في ذلك بارامترات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على الاحتفاظ بالقدرات واستخدامها. وحدد الاستعراض مناهج التدريب وأساليب التنفيذ الأكثر فعالية في بناء القدرات، وشدد من

جديد على مبدأ الأخذ بنهج دينامي لصالح قابلية الاستدامة. وأعد أيضا في وقت لاحق تقرير عن بناء القدرة المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على القطاع العام، وهو يعيد بناء أطر مفاهيمية للنهج الذي يتعين اتباعه. كما أخذ عنه كتيب بعنوان "عملية التشاور: تطوير نظمي لإدارة القطاع العام".

١٤ - وأعد كتيب بعنوان "التنمية البشرية المستدامة، من المفهوم إلى التنفيذ: دليل للممارسين". وهو يركز إلى التجربة المكتسبة من مناهج تخطيط وإدارة التنمية القائمة على المشاركة ويهدف إلى مساعدة موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات في وضع استراتيجيات وبرامج التنمية البشرية المستدامة. واستكمالا لهذا الكتيب نشرت ورقة عن الآثار والجوانب الاقتصادية للتنمية البشرية المستدامة، وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، نشرت ورقة تناولت مسألة "منظمات المانحين واستراتيجيات التنمية القائمة على المشاركة"، وقد صدرت تحت هذا العنوان نفسه. وفي وقت لاحق، أعدت في إطار أعمال التحضير لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ورقة عمل بشأن تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر. واعترافا بأهمية الزراعة الريفية في تخفيف الفقر، وإيجاد فرص العمل، وحفظ البيئة، وإدماج المرأة في صلب التنمية الاقتصادية، أعدت مبادئ توجيهية للممارسين في حقل التنمية، التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات وغيرهم، تحت عنوان "التنمية البشرية المستدامة والزراعة"، وهي تستخدم الآن بوصفها مرجعا أساسيا للبرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٥ - واستمر تطوير النهج الإقليمية وأجرى المكتب الإقليمي لافريقيا استعراضا للتجربة التي اكتسبها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالتنمية البشرية المستدامة، بغرض استخلاص الدروس من أجل البرمجة في المستقبل. وجرى وضع إطار مفاهيمي ومنهجيات لقياس الفقر في إطار مشروع للتغلب على الفقر المدقع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما وضع مشروعان، تمت الموافقة عليهما، لتخفيف حدة الفقر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويركز أحدهما على السياسة الكلية، فيما يركز الآخر على تعزيز التعبئة الاجتماعية على المستوى الجزئي.

حوار بشأن السياسات مع حكومات البلدان الداخلة في البرنامج

١٦ - تمثلت إحدى الاستجابات الرئيسية من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٤ في تعزيز مساهمة البرنامج وإعادة توجيهها نحو إجراء حوار بشأن السياسات، وتدعيم المبادرات الابتكارية التي اتخذت خلال العامين الماضيين لتنفيذ مقررات سابقة للمجلس. وانصب الهدف على تحديد الفئات التي حرمت من التمتع بفوائد التنمية سواء رجع ذلك إلى أسباب تتعلق بالفقر أو نوع الجنس أو الموقع الجغرافي، وعلى اقتراح استراتيجيات سليمة يبنيا لاحتوائهم. وتنفذ هذه العملية برمتها بقيادة من الحكومة وبالتعاون مع المجتمع المدني، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والمانحين على الصعيد القطري.

١٧ - وقد بدأ الحوار بشأن السياسات عن طريق تقارير التنمية البشرية الوطنية، وتحليل الحالات، وجمع البيانات التي تصنف حسب المنطقة ونوع الجنس وتوزيع الدخل، وعن طريق الدراسات المتعلقة بالسياسات. وكان تجميع الحكومات للبيانات بهذه الطريقة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حافزا

على التفكير في أوجه القصور وفي الأنشطة التي تتطلبها معالجتها. وفي حالة بنغلاديش والهند (انظر الاطار) قام المکتبان القطريان بأنفسهما بوضع نماذج لتحليل بارامترات التنمية البشرية المستدامة بهدف إرساء الأساس لوضع الاستراتيجيات والبرامج.

الهند: تحليل مدى الاستجابة للتنمية البشرية المستدامة

إن منهجية تحليل مدى الاستجابة للتنمية البشرية المستدامة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/الهند هي أداة معيارية يمكن أن تستخدم، بقليل من الضبط الدقيق، في إدماج مجموعة من أهداف التنمية البشرية المستدامة ذات الأولوية في مشاريع وبرامج التنمية في سياق استراتيجية عامة للتنمية البشرية المستدامة في الهند.

وتتضمن هذه المنهجية نهجا من شقين. الأول، يتم من خلال مجموعة من الأسئلة المعيارية استنباط معلومات عن التأثير المحتمل للمشروع الذي يجري اختباره فيما يتعلق بأبعاد التنمية البشرية المستدامة السبعة (تركز السكان، والقضاء على الفقر، والنهوض بالمرأة، ونماء الطفل، والعمالة المنتجة، وحماية/تجديد البيئة، والنمو الاقتصادي المستدام، ونقل التكنولوجيا المستدامة بيئيا). وتسجل إجابات الأسئلة على مقياس بسيط يتراوح بين +٢ (جيد جدا) و -٣ (سيئ جدا)، والمجموع الذي يتم التوصل اليه بالنسبة لكل بعد. ثم توضع نبذة عن جوانب التنمية البشرية المستدامة المتصلة بالمشروع في مقابل كل مؤشر من هذه المؤشرات.

وفي الشق الثاني، يجري تقييم البرنامج بعد ذلك من حيث الامكانيات الكاملة التي ينطوي عليها لتحقيق الأهداف المتصلة بالتنمية البشرية المستدامة (على سبيل المثال، عن طريق إعادة تصميم إدارة المشروع). ومن ثم توضع نبذة عن الامكانيات المحتملة في مجال التنمية البشرية المستدامة. والفرق الذي تظهره هاتان النبذتان بين الامكانيات الفعلية والامكانيات المحتملة للتنمية البشرية المستدامة هو بمثابة الفجوة القائمة في التنمية البشرية المستدامة. ثم يحدد البرنامج الاستراتيجيات التي يمكن بها سد هذه الفجوة.

١٨ - واختار عدد من البلدان الداخلة في البرنامج أن يقوم بإعداد تقارير عن التنمية البشرية الوطنية بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعدت تقارير تقييم حالة التنمية البشرية لما مجموعه ١٠ بلدان (أوكرانيا وباكستان وبنغلاديش (تقرير واحد كل سنة منذ عام ١٩٩٢) وبوتسوانا وبوليفيا وجزر المحيط الهادئ وغانا والفلبين وكولومبيا ومصر). ويجري إعداد ٢٢ تقريرا آخر للتنمية البشرية الوطنية في كل بلد من بلدان شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وفي معظم الحالات، تستخدم الحكومات إعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية كنقطة انطلاق نحو برمجة التنمية البشرية المستدامة ووضع سياسات بشأنها.

١٩ - وفي عدد من الحالات، أدى الحوار الذي أجري بهذه الطرق المختلفة، الى تعديل الأولويات الوطنية، وإرساء أساس لاستراتيجيات ومبادرات برنامجية متضافرة في مجال التنمية البشرية المستدامة. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك:

(أ) ففي بوليفيا، توضع مؤشرات التنمية البشرية على الصعيد المحلي كوسيلة لتدعيم رصد التخطيط والبرامج على الصعيدين المحلي والوطني. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قامت الحكومة بإنشاء ثلاث "وزارات عليا" للتنمية البشرية، والتنمية المستدامة، والتنمية الاقتصادية. وبدأت هذه الوزارات العليا عملية لزيادة تطوير الأولويات والخطط الوطنية من أجل التنمية؛

(ب) وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اضطلعت غينيا بمبادرة للتنمية البشرية تهدف الى تحليل الفقر عن طريق نهج قائمة على المشاركة، ودراسة وسائل تمويل التنمية البشرية، والنظر في الأساليب التي يتم بها استبعاد فئات معينة من السوق. وستدرج التوصيات في ورقة لإطار السياسات الحكومية في مجال التنمية البشرية وتنفذ عن طريق برامج وطنية؛

(ج) وفي اندونيسيا، جمع برنامج أشرف عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بيانات عن الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، وأبرز الحاجة الى وجود سياسات محددة لتخطيط التنمية وتعبئة الموارد على مستوى المناطق. وانبثق عن هذا البرنامج برنامج شامل لتحسين تحليل وإدارة وتنفيذ برنامج اندونيسيا للقضاء على الفقر؛

(د) وفي ملاوي، أفادت المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تركيز الانتباه على الصعيد الوطني على القضاء على الفقر وتحقيق اللامركزية على الصعيد المحلي، وهي مساعدة مقدمة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛

(هـ) وفي إطار برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، وبالتعاون مع المؤسسات الفلسطينية العامة والمنظمات غير الحكومية، أشرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عقد حلقتين دراسيتين عن التنمية البشرية المستدامة بهدف شن مبادرة في مجال التنمية البشرية في هذه الفترة التاريخية الهامة؛

(و) وفي بوتسوانا، أدت عملية إعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية الى إجراء مناقشة على نطاق الأمة، والى وضع سياسات عن كيفية التعامل مع الفئات المستبعدة. ولأول مرة، وضع إطار عمل للقضاء على الفقر. ويجري استكمال مؤشرات التنمية البشرية وتحليلها على الصعيد الوطني كوسيلة لرصد مدى بلوغ الأهداف؛

(ز) وفي مصر، أدى العمل الذي يقوم به المعهد القومي للتخطيط لإعداد تقرير عن التنمية البشرية الوطنية إلى قيام ٢٦ محافظا بدراسة أوجه التفاوت داخل محافظاتهم وفيما بينها، واتخاذ قرار بشأن استراتيجيات للتنمية قائمة على المشاركة وإدماج المرأة وصون البيئة وتجديدها؛

(ح) وفي بلدان جزر المحيط الهادئ، عرض تقرير التنمية البشرية على الصعيد دون الاقليمي أسسا لوضع برنامج يستهدف الفئات المحرومة. ويغطي هذا البرنامج ما مجموعه ١٥ جزيرة، وتكملة طائفة هامة من أنشطة القضاء على الفقر على المستوى الجماهيري ومستوى المجتمع المحلي ذات طابع حفاز وتسهيلي؛

(ط) وفي الفلبين، جمعت شبكة التنمية البشرية بين قيادات ائتلافات المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص للتفكير في أولويات البلد وفي سبل توجيه التنمية البشرية. واستخدمت الحكومة هذا المنتدى كوسيلة لوضع أفكار ونهج مبتكرة وتقاسمها. وأعلن الرئيس نفسه اشارة البدء في إعداد تقرير التنمية البشرية الفلبينية.

٢٠ - ولتوضيح هذه التجربة المتنوعة، اختير ١٧ بلدا، بينها معظم البلدان المذكورة أعلاه ومنطقة واحدة دون اقليمية، لنجاحها في تجربتها الرائدة لوضع استراتيجيات بديلة للتنمية بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (أوكرانيا، باكستان، بوليفيا، بوتسوانا، تركيا وجزر المحيط الهادئ، السلفادور، السودان، غينيا، الصين، الفلبين، مصر، ملاوي). وأعدت الحكومات في بعض هذه البلدان استراتيجيات للتنمية البشرية المستدامة. وأوجزت هذه التجارب والاستراتيجيات الوطنية في شكل دراسة خاصة تحت عنوان "سلسلة دراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة عن التنمية البشرية المستدامة: الاستراتيجيات القطرية للتنمية المستدامة". وقد قدمت خمس من هذه الاستراتيجيات (تلك المتعلقة بأوكرانيا وبوليفيا وغينيا والصين ومصر) في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، حيث عرضتها البلدان ذاتها.

٢١ - وفيما يتعلق بتنسيق المعونة، أجري تقييم متعمق في عام ١٩٩٤ تولى استعراض كل من الفريق الاستشاري والبلدان التي تشارك في مؤتمرات المائدة المستديرة. وقد استهل هذا التقييم عملية لإجراء مزيد من المناقشة المكثفة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بشأن زيادة ترشيد الأليات القائمة والمسؤوليات الوظيفية بهدف إقامة أنظمة فعالة لإدارة المعونة من جانب حكومات البلدان الداخلة في البرنامج.

٢٢ - وقد شكلت هذه الدراسات والتقارير ككل دعما كبيرا للأساس الذي سيستند اليه تنفيذ التنمية البشرية المستدامة في المستقبل ولمهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عموما.

باء - نحو اطار جديد لبرمجة الموارد

٢٢ - يجري حالياً وضع اطار جديد فعال لتخصيص موارد المنظمة وبرمجتها خلال فترة البرمجة المقبلة، وسيقدم هذا الاطار الى المجلس التنفيذي في دورته الحالية. ورهنا بموافقة المجلس في الدورة الحالية، يبدأ سريان الاطار الجديد على الفور، على أن تبدأ في تموز/يوليه ١٩٩٥، في نهاية دورة البرمجة الخامسة، البرمجة المسبقة لفترة البرمجة ١٩٩٧-١٩٩٩. ويعكس الاطار الجديد بصورة دقيقة المهمة الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيكون من شأنه زيادة تركيز البرنامج. وفي الوقت ذاته، يهدف الاطار الجديد الى ما يلي:

- (أ) السماح بالمرونة اللازمة للاستجابة الفعالة والسريعة؛
- (ب) تحسين المساءلة عن طريق وضع اطار أوضح للرصد والتقييم يستند الى تركيز البرنامج وتأثيره؛
- (ج) تحقيق الحد الأقصى لتأثير وفعالية منظومة الأمم المتحدة عموماً مع زيادة تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي داخلها في الوقت ذاته؛
- (د) تحقيق أقصى تأثير على المستوى القطري بما يتماشى مع الأولويات الوطنية عن طريق زيادة تركيز البرنامج؛
- (هـ) إعادة تأكيد المبادئ الأساسية لعمليات منظومة الأمم المتحدة (العالمية والحياد استناداً الى الأولويات والسياسات الإنمائية الوطنية والطابع الطوعي لتقديم المساعدة على سبيل المنحة)؛
- (و) بذل أقصى الجهود لتعبئة موارد اضافية من مجموعة متنوعة من المصادر.

جيم - مبادرات البرمجة

٢٤ - اضطلع بمبادرات برنامجية تستهدف وضع نهج لتوجيه التنمية البشرية المستدامة وتقديم بيان عملي بشأنها عن طريق إعادة تخصيص الموارد الأساسية القائمة، بما يمثل إضافة إلى البرامج الجارية ذات الأثر الملموس، وتوجيهها للموارد الإضافية القائمة على تقاسم التكاليف. وقد استخدمت استعراضات وتقييمات منتصف المدة كأساس للاختيار. واضطلع حتى الآن بما مجموعه ٢١ استعراضاً من استعراضات منتصف المدة. وعمل ما نتج عن ذلك من إعادة تخصيص الموارد وإعادة توجيه البرامج على زيادة تركيز ما يقدمه البرنامج الإنمائي من مساعدة. وقد قدمت جميع استعراضات منتصف المدة وما تضمنته من توصيات إلى المجلس التنفيذي. ويرد في مرفق هذا التقرير بيان انتقائي للمبادرات البرنامجية ذات الصلة التي انطوت على تنفيذ مكثف في عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥.

مجال التركيز: القضاء على الفقر

٢٥ - قد تثار التساؤلات التالية: ماذا كان البرنامج الإنمائي يفعل طوال هذا الوقت إذا لم يكن يحاول القضاء على الفقر؟ وما هي الكيفية التي يلزم بها تغيير نهج البرنامج الإنمائي؟ وماذا يعني ذلك من الوجهة العملية؟ والحقيقة هي أن البرنامج الإنمائي ما برح بالفعل يعالج احتياجات البلدان الأكثر فقرا في الماضي، كما تفعل وكالات إنمائية أخرى كثيرة. ولا يعتبر هذا مكافئا تماما لمعالجة الاحتياجات الإنمائية للقطاعات السكانية الأكثر فقرا في هذه البلدان.

٢٦ - والنهج الذي يجري اعتماده الآن هو استهداف الأفراد الذين يهتمون من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ولكنهم مع ذلك تتوفر لديهم إمكانية لأن يعيشوا حياة منتجة. ويتطلب ذلك إنشاء آليات فعالة للاتصال، مع الاستفادة من الحكومات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني مثل الفئات القروية والمجتمعية ومؤسسات الحكومات التقليدية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وإخصائيي متطوعي الأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ومن الأمور البالغة الأهمية أن النهج ينطوي على تمكين المجتمعات المحلية المستهدفة في مجال تحديد احتياجاتها والإبلاغ عنها، وفي إدارة عملية تنفيذ المشاريع والبرامج الموجهة نحو إزالة العقبات الحرجة التي تحد من تنميتها. وينطوي ذلك على القيام بتعبئة اجتماعية وتعزيز المنظمات المجتمعية، وضم الفئات المحرومة والمهمشة داخل هذه المجتمعات المحلية الفقيرة وإتاحة الفرصة لها للوصول إلى الموارد والخدمات. ويعتبر توليد الدخل من الأمور المحورية في هذا النهج. وحيثما يمكن، تصمم الأنشطة البرنامجية لمساعدة المستفيدين على مساعدة أنفسهم، مع تجنب إعطاء الانطباع بتقديم صدقات. والهدف النهائي ليس هو مجرد إيجاد الثروة بتوليد الدخل، بل تحسين مستوى التنمية البشرية.

منغوليا: جهد متضافر من أجل القضاء على الفقر

ربما تكون حالة منغوليا هي أفضل مثال على نهج برنامجي يستهدف القضاء على الفقر. فعقب التحرر السياسي والاقتصادي الذي حدث في منتصف عام ١٩٩٠، مرت منغوليا خلال فترة من الأزمة الاقتصادية استمرت لغاية معظم عام ١٩٩٢. وضاعف من الاختلالات التي حدثت في الاقتصاد الناجمة عن الانتقال إلى الاقتصاد السوقي تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، وهو الشريك الأساسي لمنغوليا في مجالي التجارة والمعونة. وفي اجتماع للمانحين عقد داخل البلد بدعوة من الحكومة/البرنامج الإنمائي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أعرب البرنامج الإنمائي عن قلقه إزاء ظهور الفقر في منغوليا. وفي ذلك الوقت، كان كل من الحكومة والبنك الدولي يعتبر أن الفقر في منغوليا أمرا عابرا ويمثل ظاهرة حضرية على أساس افتراض أن سكان الريف الرحل محصنون ضد آثار عملية التحول الاقتصادي. إلا أن تقارير البنك الدولي، في الوقت ذاته، أشارت إلى أنه توجد مشاكل خطيرة في تصدير الماشية بسبب الاختلالات في تجارة الماشية، التي تشكل مصدرا رئيسيا للدخل في المناطق الريفية.

وقد وجدت بعثة صندوق إنقاذ الطفولة التابع للبنك الدولي التي أوفدت في أواخر عام ١٩٩٢ دلائل على وجود الفقر في المناطق الريفية. وأوفد البرنامج الإنمائي بعثة بعد ذلك في منتصف عام ١٩٩٢ (بتمويل من الصندوق الاستئماني السويدي للتنمية البشرية)، كان الغرض منها هو بحث مشكلة الفقر في المناطق الريفية على وجه التحديد. وأكدت البعثة وجود فقر شديد بسبب معدلات التبادل التجاري السلبية في المناطق الريفية؛ وتدهور الخدمات الاجتماعية، ووجود اختناقات في الهياكل الأساسية. وفي الاجتماع السنوي للمانحين الذي عقده البنك الدولي في طوكيو، باليابان، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وضعت مشكلة الفقر على جدول الأعمال، بناء على طلب البرنامج الإنمائي، وأسفر الاجتماع عن الإعراب عن قلق المانحين ودعمهم لاتخاذ إجراء في هذا الصدد. كما وزع تقرير بعثة البرنامج الإنمائي على المانحين. وفي أعقاب اجتماع المانحين، طلبت الحكومة من البرنامج الإنمائي أن يقوم بدور ريادي في تنسيق ما يقدمه المانحون من مساعدة لتخفيف حدة الفقر.

ومنذ البداية المبكرة، كان هناك اعتراف بأنه سيتعين إشراك المانحين الآخرين لمنغوليا، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف، والمانحون الثنائيون، والمنظمات غير الحكومية، وذلك سواء لتقديم مساهمات موضوعية أو لتقديم دعم مالي في المستقبل. ولبدء هذه العملية، أعد المكتب القطري ورقة معلومات أساسية تبرز القضايا الرئيسية المتصلة بالفقر في منغوليا. وقد عممت هذه الورقة على مختلف المانحين، مع الإشارة إلى اعتراف الحكومة/البرنامج الإنمائي بإفاد بعثة رئيسية وطلب تأكيد الاهتمام بالمشاركة في البعثة فضلاً عن تقديم تعليقات موضوعية على وثيقة المعلومات الأساسية. وقد حصلت الورقة على رد فعل إيجابي من منظمة العمل الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسيف، التي شاركت في البعثة على نفقتها الخاصة. كما كان رد فعل البنك الدولي إيجابياً، مشيراً إلى أن بعثة تابعة للبنك الدولي ستتدخل مع البعثة وستقوم بالتنسيق معها. وشملت البعثة خبراء في مجالات: الاقتصاد الكلي مع التوجه نحو التنمية البشرية؛ العمالة والأمان الاجتماعي؛ التنمية الريفية مع معرفة خاصة بالسكان الرحل؛ القضايا المتعلقة بنوع الجنس ونهج المشاركة.

وقد قامت البعثة بإجراء تقييم دقيق لمشكلة الفقر في منغوليا، والاستراتيجيات الشاملة لتخفيف حدة الفقر، وتوصيات بشأن مضمون برنامج وطني لتخفيف حدة الفقر. إلا أنه لم يوضع برنامج وطني كامل لتخفيف حدة الفقر حيث رئي أن الحكومة ستضطلع بذلك لكفالة الملكية الوطنية للبرنامج. وقد أجرت لجنة مشتركة بين الوزارات في وقت لاحق مشاورات داخلية مستفيضة ووضعت برنامجاً وطنياً لتخفيف حدة الفقر استناداً إلى ما توصلت إليه البعثة من نتائج. وأسفر ذلك عن اعتماد النهج اللامركزي الذي أوصت به البعثة وزيادة تفصيله، ووضع هياكل مؤسسية أولية لإدارة البرنامج. وعرضت المجموعة الكاملة على اجتماع للمانحين عقد بدعوة من الحكومة/البرنامج الإنمائي في تموز/يوليه ١٩٩٤. وكان رد فعل المانحين إيجابياً، حيث دعم البنك الدولي بقوة الاستراتيجية العامة المقترحة. واستجابة لهواجس المانحين، أوفدت بعثة اضطلع بها خبير في مجال الصناديق الاستثمارية الاجتماعية لكي توصي الحكومة بالهياكل المؤسسية/الإدارية الملائمة. واتخذت الحكومة مقررات بشأن بعض القضايا ولكن لم يمكن معالجة قضايا أخرى قبل اجتماع المانحين الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقدمت الحكومة تقريراً عن التقدم المحرز إلى المانحين، الذين كان موقفهم داعماً جداً مرة أخرى.

وقد كان النهج الكلي تجاه تخفيف حدة الفقر، الذي يعالج كلا من الروابط الكلية والجزئية والمشاركة بين القطاعات، مهما في تنظيم البرنامج من الوجهة الاستراتيجية. كما كان الحوار الصريح والشراكة مع الوكالات المانحة الأخرى أمراً مهماً في بناء الدعم للبرنامج. وأسفر ذلك، بالإضافة إلى نوعية التحليل، عن دعم البنك الدولي للبرنامج دعماً كاملاً، وإعلانه أنه سيسهم في البرنامج بمبلغ ٧ ملايين دولار. وسيلزم مواصلة الجهود للإبقاء على هذه الشراكة.

وسيستلزم التنفيذ زيادة تفصيل البرامج الفرعية، وآليات التنفيذ، وهياكل الإدارة، وتعبئة الموارد. وسيطلب ذلك بذل المزيد من الجهود الداخلية التي سيتعين دعمها بمساعدة ملائمة من البرنامج الإنمائي. وعملية وضع برنامج وطني هي عملية تتطلب بناء قدر كبير من الموثوقية والشراكة، وهو ما سيتعين تصميمه أثناء العملية. والخطوات الرئيسية في العملية هي (أ) تحقيق توافق في الآراء بين الحكومة والمانحين بشأن القضايا الحاسمة والمحتوى الموضوعي للبرنامج؛ (ب) تسوية القضايا المؤسسية/قضايا إدارة البرنامج التي كثيراً ما تكون محفوفة باعتبارات سياسية؛ (ج) تحديد وتفصيل البرامج الفرعية؛ (د) استهداف المانحين وتجميع أنشطة البرامج الفرعية لأغراض تعبئة الموارد.

٢٧ - كما يتطلب القضاء على الفقر تقديم مساعدات في نفس الوقت للشرائح العليا. فهو يتطلب اتباع سياسات كلية لصالح الفقراء موجهة نحو تحسين إنتاجية الفقراء. ويلزم تعديل السياسات الوطنية لتيسير القضاء على الفقر. وهذه التدابير تختلف من حيث نطاقها: سياسات تسعير المدخلات الزراعية التي يحتاجها صغار المزارعين لزيادة إنتاجهم؛ وسياسات تتعلق بإمكانية الحصول على التسهيلات الائتمانية الصغيرة؛ والتدابير الخاصة اللازمة لجعل التعليم متاحاً للأطفال الذين يولدون في المناطق الريفية النائية والذين يشاركون في الأنشطة الزراعية الموسمية إلى جانب الراشدين؛ وإزالة العقبات التشريعية والبيروقراطية التي تعترض القطاع غير الرسمي.

٢٨ - وفي بعض الحالات، يقتضي الأمر أن يتبع البرنامج الإنمائي نهجاً كلياً. وفي حالات أخرى، حيث تستخدم الموارد المحلية والموارد الأخرى على نطاق واسع، قد لا تلزم المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي إلا من أجل إزالة عدد قليل من العقبات الحرجة بأسلوب هادف. ويعتبر الأثر أمراً حاسماً في جميع مراحل تصميم البرنامج وتنفيذه.

مجال التركيز: إيجاد فرص عمل

٢٩ - يعتبر إيجاد فرص عمل أمراً ذا أهمية محورية للقضاء على الفقر. ومع ذلك، فإنه يؤدي أيضاً دوراً مهماً للمجتمعات المحلية على مختلف مستويات التنمية. فهو ذو أهمية حاسمة في جل البلدان التي توجد بها برامج - من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مروراً بالبلدان المتوسطة الدخل، إلى أقل البلدان نمواً.

٣٠ - وينطوي النهج الذي يجري تطويره على زيادة تعميق التعاون بين البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية بصفة خاصة. وهو يتجاوز إيجاد فرص عمل من أجل العمل ذاته. ولكنه يقوم على نهج نظامي لتحديد مطالب السوق وإيجاد فرص عمل قادرة على البقاء من الوجهة الاقتصادية بحيث توفر أسباب العيش بصورة مستدامة. وتشكل الخطوات التالية جميعها جزءاً من النهج الذي يجري اعتماده عموماً من قبل البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية في هذا المجال الحاسم:

(أ) تقييم السوق وتحديد الطلب؛

(ب) إيجاد بيئة مواتية للاستثمار وتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك استخدام الوسائل الضريبية؛

(ج) تدريب/إعادة تدريب المستفيدين من البرنامج؛

(د) توفير المدخلات والخدمات الأساسية (الائتمان، التسويق، المعلومات، المشورة المتعلقة بالأعمال التجارية، الخ).

٣١ - وتهيئة بيئة مواتية للنمو تتوفر فيها فرص للعمل هي جزء أساسي لا من نهج البرنامج الإنمائي فحسب، بل من أجل إيجاد سبل مستدامة للعيش. وبناء ثقة المستثمر وإيجاد إنتاج قائم على العمل، والاحتفاظ بالعمالة، وتنظيم سياسات الأجور، وغيرها من البaramترات الأساسية، يمكن معالجتها جميعاً من خلال التحليل القطاعي واستخدام الوسائل المالية والتفدية.

٣٢ - وفي حالة أقل البلدان نمواً، يستلزم النهج بالدرجة الأولى إنشاء مؤسسات صغيرة. وفي البلدان التي توجد بها نظم إنتاجية شبه حكومية كبيرة النطاق يجري تحويلها إلى القطاع الخاص وتقليص حجمها بدرجة كبيرة، ينطوي النهج على الاضطلاع بعملية إعادة تدريب واسعة النطاق لتمكين العاملين من الوفاء بمجالات الطلب الجديدة. وفي حالة الشركات الكبيرة الحجم المحولة إلى القطاع الخاص، تُنشأ برامج إعادة التدريب في الصناعات المستهدفة ذاتها حيث أن هذا يوفر أكثر التقييمات حساسية للطلب المتغير. وفي حالة المؤسسات الصغيرة، يكون تقييم العلاقات بين الطلب والعرض أكثر تعقيداً. وقد أنشئت أساليب ابتكارية، بما في ذلك استخدام أفرقة جواله، لتقييم الطلب على أساس مستمر. ويعتبر إنشاء صناديق دائرة أمراً أساسياً لمعظم المخططات. وتتمثل إحدى علامات النجاح في قدرة المستفيدين على سداد الأموال التي اقترضوها وعلى جعل هذه الأموال متاحة بصورة مستدامة.

محور التركيز: النهوض بالمرأة

٣٣ - التزم الموقعون على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بإعمال الحقوق القانونية الأساسية للمرأة. وكان أحد التحديات الأساسية - الذي يعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة على مواجهته - هو القضية المعقدة الخاصة بالتمكين

الاقتصادي والسياسي للمرأة. ومن المعتقد أن التغييرات في المواقف والتغييرات الأخرى في السلوك ستتاح لها فرصة أكبر للبقاء إذا ما تحقق التمكين الاقتصادي والسياسي. ويمكن أن يتحقق التمكين الفعلي في هذا السياق من خلال إشراك المرأة في الانتاج الاقتصادي وصنع القرارات على مستويات مختلفة. ويحتاج هذا إلى تدعيمه بأحكام قانونية تضمن حقوقها. وبغية تحقيق هذا، فإن البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محور التركيز هذا لا تتناول المرأة بطريقة منعزلة. بل إنها تتناول أدوار الجنسين، وتكفل مشاركة فعالة بدرجة أكبر وتمكين المرأة.

٣٤ - وقد وضع برنامج مراعاة احتياجات الجنسين في التنمية، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية، استراتيجية شاملة لإدماج اهتمامات الجنسين في أنشطة المكاتب القطرية. وتنطوي هذه الاستراتيجية على التركيز على ستة مجالات موضوعية (الدعم الإداري، والبيئة، والقضاء على الفقر، وحالات الأزمات، والإطار القانوني، وتحليل الإحصائيات والبيانات). وتوجد أمثلة عديدة على البرامج القائمة بالفعل، وترد هذه الأمثلة بالمرفق.

محور التركيز: التجدد البيئي

٣٥ - ربما جرى في إطار تراث مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تحديد الاستراتيجيات والنهج بصورة أفضل في مجال التجدد البيئي. وركز نشاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال متابعة مؤتمر ريو على تقديم الدعم إلى البلدان في مجال بناء القدرات لاستكمال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وفي مجال استبعاد المواد المستنفذة للأوزون لدعم بروتوكول مونتريال، وفي مجال أنشطة إدارة الأراضي ومكافحة التصحر، وفي مجال مبادرة عالمية للحرجة، وفي مجال تحديد نهج لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة الأشكال البديلة والمستدامة للطاقة باعتبارها إحدى العوامل الأكثر حسماً في إدارة البيئة.

٣٦ - وأنشئت شعبة الطاقة المستدامة والبيئة لدعم جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إدماج الاهتمامات البيئية في المراحل المبكرة بقدر الإمكان لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما وردت توصية بذلك في إطار جدول أعمال القرن ٢١. وسيساعد هذا في تطوير الاستراتيجيات المتعلقة بالطاقة المستدامة، والحرجة، والزراعة، والتنوع الحيوي والموارد الأخرى؛ وفي استنباط سياسات لزيادة إنتاجية أصول الرأس مال الأيكولوجي الذي يتوقف عليه مستقبل التنمية الاقتصادية، ولحماية البيئة محلياً وعالمياً على السواء. وستعمل الشعبة بنشاط على تعزيز التنفيذ التام لجدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقات الأخرى لمؤتمر قمة الأرض والبناء على الأسس التي أرسيت هناك. وجرى إلى حد كبير تسهيل عمل الشعبة بإنشاء شبكة مؤخرًا لموظفي البرامج الوطنيين المعيّنين بصفتهم مستشارين للتنمية المستدامة.

دعائم المبادرات البرنامجية في محاور التركيز

٣٧ - لا تزال القدرة الوطنية هي جوهر جميع محاور التركيز الأربعة. وشملت المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القدرات الوطنية إصلاح السياسات على المستوى الكلي وبالتالي كفاءة الإبقاء على الموظفين المؤهلين، بما في ذلك السياسات المالية، وقانون الإدارة العامة، وإصلاح الخدمة المدنية، بما في ذلك خفض حجمها وإنشاء حوافز مهنية وإيجاد تمايز منطقي أكبر بين جداول المرتبات. وفي حالات معينة، خاصة لصالح تشجيع إنعاش البلدان الخارجة من حالات طوارئ معقدة، فإن هذه

المساعدة يمكن أن تشمل كذلك على إجراءات مساعدة السلطات الوطنية على إنشاء المؤسسات المسيرة للديمقراطية.

٣٨ - ويعتبر الدعم الإداري بمعنى إنشاء هياكل فعالة لاتخاذ القرارات على مجموعة متنوعة من المستويات المختلفة أحد الجوانب الهامة للعمل في مجال التمكين. وأعدت شعبة التنمية الإدارية والدعم الإداري التابعة لمكتب دعم السياسات والبرامج ورقة استراتيجية معنونة "إدارة القطاع العام والدعم الإداري والتنمية البشرية المستدامة". وتقدم الورقة الإطار المفاهيمي للبرامج التي تعالج الدعم الإداري في إدارة القطاع العام.

ثالثاً - تعزيز تعاون الأمم المتحدة من أجل التنمية البشرية المستدامة

ألف - تعزيز تنسيق الأمم المتحدة على الصعيد القطري

٣٩ - تحدد في الاجتماع الشامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رأي أن هناك حاجة إلى تناول ثلاثة عناصر بغية تعزيز نظام المنسقين المقيمين: (أ) تخصيص موارد مالية من أجل وظيفة المنسق المقيم على وجه التحديد؛ (ب) تخصيص موارد وظيفية لدعم المنسق المقيم في مهامه/مهامها على وجه التحديد؛ (ج) الحاجة إلى توفير الموظفين والموارد الأساسية الأخرى من أجل تنسيق منظومة الأمم المتحدة في سياق عمليات الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، لا سيما في حالات الطوارئ المعقدة، بالسرعة والكفاءة المطلوبين. وجرى إعداد خطة عمل تتضمن مواعيد واضحة لتعزيز وظيفة المنسق المقيم وهي قيد التنفيذ حالياً.

٤٠ - وفي نطاق الإطار المقترح للدورة المقبلة، سيجري تخصيص ما مجموعه ١,٧ في المائة من الموارد الأساسية للدعم المباشر لوظيفة الممثل المقيم. ومن المقترح كذلك تخصيص ٤,٢ في المائة من الموارد الأساسية لدعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، مع كفالة توافر الأموال لتمبئة طاقة منظومة الأمم المتحدة لدعم برامج العمل المتناسقة.

٤١ - ووافق مجلس الإدارة في مقرره ٢٥/١٩٩٢ على إنشاء ٤١ وظيفة لموظفين وطنيين للتنمية المستدامة بالإضافة إلى الوظائف القائمة للخبراء الاقتصاديين الأقدم لتقديم المزيد من الدعم الفني للمنسق المقيم.

٤٢ - وجرى توسيع نطاق مجموعة المنسقين المقيمين لكي تشمل المرشحين من الوكالات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات وكذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأمانة العامة للأمم المتحدة. واعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، جرى اختيار ما مجموعه ستة منسقين مقيمين من الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ومن المؤمل أن يؤدي هذا

إلى فهم أكبر لأولويات الوكالات المختلفة وإلى تعزيز الإحساس لدى الوكالات بامتلاكها لنظام المنسقين المقيمين.

٤٣ - وجرى تعزيز التدريب المشترك لممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين بمركز تورينو. وعقد حتى الآن ما مجموعه ١٢ حلقة عمل، حيث جرى تدريب ٦٢ موظفاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ٣٠٥ موظفين من وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتشير التغذية المرتدة المتلقاة إلى أنه لم ينتج فقط عن حلقات العمل هذه إحساس أكبر بالمهمة المشتركة ولكن أيضاً إحساس بالزمالة التي تعتبر عادة ذات أهمية حاسمة على الصعيد القطري. ويسير برنامج التدريب على إدارة الكوارث الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية بخطى حثيثة في هذا الاتجاه، ويتولى تدريب موظفي الأمم المتحدة والوكالات الثنائية والمنظمات غير الحكومية على إدارة الكوارث.

٤٤ - ويستمر أيضاً الاضطلاع بتدريب المنسقين المقيمين والموظفين الآخرين في إطار برنامج التدريب على إدارة الكوارث وتعزيز قدرتهم على الخدمة كمنسقين إنسانيين بالنيابة عن إدارة الشؤون الإنسانية بالإضافة إلى وظيفة المنسق المقيم.

٤٥ - وداخل جهاز لجنة التنسيق الإدارية، صدر بيان عن نظام المنسق المقيم البديل يعزز بصورة كبيرة دور المنسق المقيم ويوضح أدوار الوكالات المشتركة فيه. ويستند البيان إلى العمل الذي اضطلع به مؤخراً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الميدان.

٤٦ - وجرى التوصل إلى اتفاق مع إدارة شؤون الإعلام من أجل أن يضطلع المنسق المقيم تدريجياً بمجمل مهام مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام، مما يوفر المزيد من التكامل الفعال لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٤٧ - وتحت المظلة الشاملة للمنسق المقيم، فإنه من الجوهرى تعزيز قدرات وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بصورة فعالة في التنسيق القطاعي. وفي بلدان عديدة بالفعل، أنشأ المنسقون المقيمون لجاناً فرعية قطاعية برئاسة ممثل وكالة الأمم المتحدة المختصة لكفالة التنسيق على المستوى القطاعي.

٤٨ - وختاماً وفي إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالشؤون الإنسانية، جرى إحراز بعض التقدم في كفالة تكامل منظومة الأمم المتحدة في سياق العمليات الخاصة في حالات الطوارئ المعقدة. وسيحتاج هذا إلى الاستعراض من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وهناك حاجة بالطبع إلى بذل المزيد من الجهد لكفالة أن المنظومة تعمل بأقصى قدر من الفعالية وبأن المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ ترسي الأساس للانعاش والاصلاح والتنمية المستدامة الطويلة الأجل.

باء - تعزيز تنسيق الأمم المتحدة على الصعيد العالمي

٤٩ - وأدى قرار الأمين العام بدعوة مدير البرنامج إلى معاونته في كفالة تماسك السياسة العامة وتنسيق الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة إلى وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكانة أفضل تمكنه من الوفاء بالهدف الثاني في مهمته.

٥٠ - وبناء على طلب الأمين العام، قدم مدير البرنامج الدعم إلى الأمين العام بشأن (أ) برنامج للتنمية؛ (ب) مبادرة لجنة التنسيق الإدارية بشأن افريقيا؛ (ج) تخطيط وتنسيق متابعة الأمم المتحدة للمؤتمرات العالمية. واشترك أيضا بوصفه عضوا في فرقة العمل المعنية بالعمليات وقدم مشورة عامة إلى الأمين العام بشأن إيجاد درجة من تماسك السياسة العامة والتنسيق بالأنشطة التنفيذية.

٥١ - وأحرز نجاح كبير في زيادة وضوح الأدوار الخاصة داخل منظومة الأمم المتحدة:

(أ) جرى توقيع بيان بالمبادئ مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يلخص الأدوار الخاصة لكل منهما ونية التعاون بين المنظميتين؛

(ب) جرى توقيع بيان بالمبادئ مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بشأن الأمن الغذائي، وهو جانب رئيسي للتنمية البشرية المستدامة في بلدان عديدة؛

(ج) جرى إعادة تنشيط فرقة العمل الرفيعة المستوى بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، وكان من نتيجة ذلك المفاوضات الجارية بشأن بيان منقح للمبادئ من أجل التعاون بين الوكالتين. وأدت فرقة العمل أيضا إلى إرساء الأساس لتعاون على نطاق واسع بين الوكالتين في مجالي الحراجة وتخفيف حدة الفقر. ومن المتوقع أيضا قيام تعاون بشأن الأخذ باللامركزية في الحكومة بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية والبنك الدولي. ومن المتوقع أن تبدأ في السنة المقبلة خطط للاضطلاع بالبرمجة المشتركة في بلدان مختارة؛

(د) تجري حاليا مناقشات بشأن تعزيز التعاون على الصعيد القطري بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن إعادة إدماج المشردين بسبب الحرب؛

(هـ) جرى حل قضايا الدعم الإداري المتعلقة بمرفق البيئة العالمية وأقر صك مرفق البيئة العالمية، وهو يحدد أدوار برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

٥٢ - وفي أعقاب تقييم تنسيق المعونة وفعاليتها، تجري حاليا مناقشة الترتيبات المتعلقة بتنسيق المعونة مع البنك الدولي، واللجوء ثانية إلى الاتفاق القائم بين الوكالات، بغية استخدام ترتيبات التنسيق القائمة بطريقة أكثر فعالية.

٥٣ - وفي أعقاب اختتام المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، طلب الأمين العام إلى مدير البرنامج الاشراف على متابعة برنامج عمل المؤتمر وتنسيقه في تعاون وثيق مع المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥٤ - ويعمل المدير التنفيذي حالياً، بناء على طلب من الأمين العام، على إنشاء أفرقة عاملة أو مشتركة بين الوكالات لتنسيق متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأنشأ أيضاً فرقة عمل برئاسة مدير البرنامج المعاون من أجل زيادة تعزيز دور اللجان الاقتصادية الإقليمية. ويجري حالياً إنشاء آليات بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية الإقليمية من أجل تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٥٥ - وختاماً، جرى في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة تخصيص أموال دعم الخدمات التقنية على مستوى البرامج (الدعم - ١) بصفة محددة لتيسير مشاركة وكالات الأمم المتحدة في تخطيط وإدارة التنمية. وجرى إيضاح بعثات عديدة لمساعدة الحكومات في إعداد خططها وبرامجها واستطلاع طرق تعبئة الموارد من أجل التنمية البشرية المستدامة وتسيير المرحلة الانتقالية الاقتصادية.

رابعا - تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية البشرية المستدامة

٥٦ - في إطار برنامج الدراسات الانمائية الصغير والنشط (الذي يطلق عليه الآن مكتب الدراسات الانمائية)، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برعاية مجموعة متنوعة من المنتديات التي جمع فيها بين قادة ومفكرين في شؤون التنمية وعلماء واقتصاديين سابقين وحاليين وغيرهم من الشخصيات البارزة للنظر في القضايا التي تتسم حالياً بأهمية بالنسبة للتنمية العالمية، مع التركيز بوجه خاص على التنمية البشرية المستدامة.

٥٧ - وقد أثار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ مناقشة مكثفة قبل مؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية، وذلك بالتركيز على قضايا التهميش والتمكين والأمن البشري فضلاً عن موائيق الموارد المحتملة لتوفير التمويل للتنمية البشرية. ومن الواضح أن التقرير الذي تمت مناقشته مناقشة حامية لم يكن له أثر على التفكير والنقاش في مؤتمر القمة ذاته.

٥٨ - وقد اعتمدت بعض الحكومات الأعضاء بدرجات متفاوتة المقترحات المتعددة التي طرحت في المؤتمرات الدولية لتعبئة واستهداف موارد للتنمية. ولقي كل من مفهوم الـ ٢٠/٢٠ ومرفق الشراكة من أجل تطوير القدرات اهتماماً. كما لقي إدخال ضريبة على المعاملات في العملات الأجنبية على أساس المضاربة بوصفها مصدراً لتمويل التنمية اهتماماً من جانب بلدان عديدة، وتجري الآن دراستها بصورة أكثر منهجية. وينبغي إجراء دراسات إضافية كثيرة قبل تنفيذ هذه المفاهيم.

٥٩ - وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة مكثفة مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات وإدارة شؤون الاعلام وغير ذلك من ادارات الأمم المتحدة وبرامجها لتقديم الدعم الى الأمين العام والبلدان الأعضاء في مجال تحضيراتها للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باستخدام شبكة مكاتبه القطرية، بمساعدة كثير من بلدان البرنامج في إعداد مواقفها في هذه المؤتمرات العالمية. وقد تحقق ذلك من خلال التعاقد على إعداد ورقات مواضيعية وعقد حلقات عمل ومؤتمرات وطنية. ويشترك البرنامج الانمائي أيضا في رعاية التحضير للموئل الثاني من خلال مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٦٠ - وقدم البرنامج الانمائي دعما لاعداد عشرات التقارير الوطنية عن مركز المرأة كجزء من مساهمته في التحضيرات للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي يقوم معظمه على أساس تحليل الفروق بين الجنسين وتجميع البيانات المتعلقة بالجنسين كل على حدة.

٦١ - وبناء على طلب الأمين العام، سيعمل البرنامج الانمائي بصورة مكثفة في متابعة هذه المؤتمرات العالمية ويسعى الى حشد قدرات منظومة الأمم المتحدة لدعم البرامج المعدة لبلوغ أهداف المؤتمرات.

٦٢ - وفي عام ١٩٩٤، اشترك البرنامج الانمائي مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والحكومات الأعضاء بالمنطقة في رعاية التحضيرات المتصلة بالتنمية لمؤتمر قمة الأمريكتين الذي قام بتحديد مجالات التعاون والتنمية الاقليمي المعززين والانتقال نحو مشاركة أكبر في تخطيط التنمية وادارتها.

٦٣ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قام البرنامج الانمائي برعاية اجتماع اقليمي لوزراء التنمية في كوالا لامبور، ماليزيا، لتيسير الحوار بشأن وضع استراتيجيات للتعاون والتنمية في المنطقة.

٦٤ - وشارك البرنامج الانمائي مشاركة مكثفة في التحضيرات لاتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية تغير المناخ. ويشارك كل من شعبة الطاقة المستدامة والبيئة ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية بصورة مكثفة في هذه العملية، وذلك بالمساعدة في إعداد المواقف القطرية والاتفاقية نفسها.

٦٥ - وفي عام ١٩٩٤، شارك مدير البرنامج الانمائي بوصفه متحدثا رئيسيا في الحلقة الدراسية للجنة المساعدة الانمائية بشأن بناء القدرات والتعاون التقني. وفي وقت لاحق منح البرنامج الانمائي مركز المراقب في لجنة المساعدة الانمائية. ومن المؤمل أن يؤدي التعاون الذي سينتج عن ذلك الى فهم مشترك أفضل للنهج والأولويات الانمائية.

خامسا - تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
على أداء مهمته الجديدة

ألف - تعزيز قدرة البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري

٦٦ - لا تزال أكبر قوة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتمثل في قدرته على الانجاز، حيث يقيم ٨٥ في المائة من المجموعة الكاملة من موظفيه في مكاتبه القطرية. وتبذل مساع منتظمة لمعالجة هيكل وعمليات هذه المؤسسة لتجهيزها على نحو أفضل للاضطلاع بولايتها الجديدة.

٦٧ - وفي إطار المساعي الجارية لتعزيز التمثيل على الصعيد القطري، تم منذ حزيران/يونيه ١٩٩٤ تعيين ما لا يقل عن ٢٨ ممثلا مقيما يعملون بهذه الصفة لأول مرة. وتعكس وتتضمن هذه التعيينات مجموعة مختارة اختيارا دقيقا من الأفراد الذين يتوقع منهم أن يعملوا على تعزيز ادارة المكاتب القطرية وتمكين البرنامج الإنمائي من توفير أكثر فعالية لتنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٦٨ - ولزيادة كفاءة وفعالية برامج البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري، شهد عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥ اعتماد عدد من التدابير التي تزيد من تمكين المكاتب القطرية من تنفيذ البرامج بما يتفق مع الأولويات الجديدة. كما شهد عام ١٩٩٤ تنفيذ السلطة المالية الجديدة التي تم تحويلها للمكاتب الاقليمية بصورة موسعة بمستوى ٣ مليون دولار، مصحوبة بالاجراءات المنقحة للجنة استعراض البرامج. فقد أذن للممثلين المقيمين بالموافقة على المشاريع التي لا تتجاوز تكاليفها مليون دولار دون الرجوع الى المقر. كذلك أدخل نظام اللامركزية على الاجراءات الادارية بتحويل سلطة الشراء للممثلين المقيمين بمبالغ لا تتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

٦٩ - ووفقا للمتطلبات الجديدة، أصدرت مبادئ توجيهية للنهج البرنامجي الى جانب شكل شامل جديد لوثائق دعم المشاريع وترتيبات تنفيذ دعم البرامج.

٧٠ - وتستلزم المشاركة الجديدة للبرنامج الإنمائي في التنمية البشرية المستدامة وفقا لتقرير "مبادرات التغيير" وضع القدرة الفنية في الاتجاه العام لعمليات البرنامج الإنمائي. وتبذل جهود في الوقت الراهن للبحث عن الوسائل التي يمكن بواسطتها اعادة وزع الوظائف الحالية لتسهيل وصول المكاتب القطرية بالقدرة الفنية في المجالات المتعددة الاختصاصات التي لا يمكن الحصول عليها بخلاف ذلك من الوكالات المتخصصة ولكنها مع ذلك ضرورية لتنفيذ البرامج في محاور التركيز الجديدة. وكجزء من هذه العملية، تتخذ الآن خطوات لاجراء استعراض جديد لهيكل للمكاتب القطرية والطريق التي يمكن من خلالها اعادة تشكيلها لتعكس على نحو أفضل طبيعة برامجها وتزيد كفاءتها وفعاليتها.

٧١ - وفي سياق الدعم الذي تقدمه المكاتب القطرية لتنفيذ المشاريع على الصعيد الوطني ورهنا بإنشاء لجان العقود الوطنية، خول للممثلين المقيمين سلطة الموافقة على سلسلة من العقود التي تنطوي على التزامات اجمالية لا تتجاوز مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

٧٢ - وقد طبق نظام اللا مركزية على طائفة واسعة من العمليات الادارية التي تتراوح من السفر الى التعيين المحلي والشراء المحلي على نحو كامل ينقلها الى المكاتب القطرية مع اعتماد ممارسات اللجوء الى المصادر الخارجية في عدد من الحالات لتحقيق قدر أكبر من فعالية التكاليف، وللتمكن من القيام بذلك، تم وضع اجراءات أكثر صرامة وكثافة لمراجعة الحسابات، وذلك باسناد مهمة مراجعة الحسابات الى شركات محاسبة رسمية لديها مقر اقليمية أو دون اقليمية (مثل Price Waterhouse في آسيا). كذلك خولت للمكاتب القطرية سلطة اعادة توزيع الأموال بين بنود الميزانية في اطار الميزانية الادارية ضمن حدود صارمة لضمان كفاءة استخدام الموارد.

٧٣ - وقد أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول مؤسسة تقبل بوصفها عضوا في جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم في الميدان المالي، وهي شبكة للاتصالات في الميدان المالي تستخدم خطوطا مستأجرة تملكها المصارف. وقد أدى ذلك الى تحسين قدرات الادارة النقدية مع تحقيق وفورات قدرها ٢٥٠ ٠٠٠ دولار في السنة في مصاريف التشغيل العامة فضلا عن إحداث تخفيضات في تكاليف الموظفين.

٧٤ - وقد أدت ترتيبات الابلاغ المحسنة الى حد كبير الى تقليل تكلفة إعداد الوثائق وإرسالها، مع أنها في الوقت نفسه جعلت المديرين أكثر مسؤولية عن أنشطتهم.

٧٥ - يجري حاليا اختيار ما مجموعه ١٣ بلدا مراكز للتجريب يجري فيها اختبار اجراءات جديدة للرصد والتقييم ومؤشرات جديدة للأداء على أساس الآثار البرنامجية، وذلك بغية زيادة القدرات الفنية والادارية على حد سواء، والهدف من ذلك هو تكرار تلك التجارب على أساس الدروس المستفادة.

٧٦ - وقد أتاحت زيادة إيضاح ترتيبات تنفيذ المشاريع والبرامج لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام بدور أكثر فعالية في دعم عملية التنفيذ على الصعيد الوطني مما أدى بشكل متزايد الى إتاحة تطبيق التنفيذ على الصعيد الوطني على نطاق واسع، ويتسم توضيح الترتيبات الاجرائية التي تتيح للبرنامج الانمائي الاتصال بشكل مباشر بالمنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ البرامج بأهمية بالغة.

٧٧ - وبذلت جهود مكثفة لترشيد علاقة مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وببقية منظومة الأمم المتحدة ويتوقع أن تتيح الترتيبات الجديدة استخدام قدرة ذلك المكتب بقدرة أكبر من الكفاءة في تنفيذ المهمة الجديدة للبرنامج الانمائي.

باء - تعزيز قدرة مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٨ - تمت زيادة تعزيز مهمة التقييم التي يقوم بها مكتب التقييم المركزي السابق عن طريق ربطه مباشرة بعملية صنع القرارات والتخطيط الاستراتيجي المشتركة. وقد بدأ مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي في تعزيز نظام المساءلة وعملية ادارة التغيير بتقييمات للخبرة المكتسبة.

٧٩ - وأعيد تشكيل مكتب سياسات وتقييم البرنامج وتم تغيير اسمه فأصبح مكتب دعم السياسات والبرامج. كذلك أعيد تشكيل شعب عديدة داخل مكتب دعم السياسات والبرامج لتعكس بصورة أفضل مجالات التركيز في المهمة الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (شعبة التنمية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر، شعبة الطاقة المستدامة والبيئة، شعبة التنمية الادارية والادارة العليا، شعبة العلم والتكنولوجيا والقطاع الخاص). ولاكتساب مكانة القيادة الفكرية، تم تعزيز الخبرة التقنية للبرنامج الانمائي من خلال الحصول على عدد محدود من الخبراء الدوليين الذين تم اختيارهم اختيارا دقيقا من خلال ترتيبات التعيينات المحدودة المدة (ALD).

٨٠ - وقد أنشئ مكتب دعم وخدمات منظومة الأمم المتحدة لتعزيز وتنسيق جهود البرنامج الانمائي للاضطلاع بمهمته الثانية، وهي مساعدة أسرة الأمم المتحدة على أن تصبح قوة موحدة وقوية من أجل التنمية البشرية.

٨١ - ويشكل مكتب الدراسات الانمائية امتدادا لما كان يعرف ببرنامج الدراسات الانمائية لرصد الاتجاهات العالمية للسياسات العامة ولتقديم تحليل لخيارات المجتمع الدولي الذي يعمل في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية.

٨٢ - وقد تم تعزيز شعبة الشؤون الخارجية ورفع مستواها الى مكتب الموارد والسياسة الخارجية. وقد انصب التركيز بوجه خاص لدى تعزيز ذلك المكتب على زيادة قدرة المنظمات على تعبئة الموارد، وقدرة وسائطه الاعلامية وشؤونه العامة وعلى انشاء مركز تنسيق محدد لشؤون السياسة الخارجية.

٨٣ - وقد قام فريق عامل معني بالعلاقة بين الموظفين والادارة ويتألف من موظفين من البرنامج الانمائي من الميدان والمقر باستعراض دور موظفي فئة الخدمات العامة في المنظمة. وقد بدأ بالفعل تنفيذ بعض توصياتهم ضمن حدود القيود الأوسع نطاقا في المنظومة.

جيم - إعادة تدريب الموظفين وتعزيز المحاسبة

٨٤ - منذ الاجتماع العالمي الذي عقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في راي "Rye" والدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٤، عقدت تقريبا جميع المكاتب والشعب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اجتماعات معزولة لاستيعاب الآثار الداخلية المترتبة على مهمة البرنامج الإنمائي الجديدة ووضع خطط عمل لتنفيذها.

٨٥ - وتم كذلك عقد اجتماعات معزولة تناولت مواضيع محددة مثل بناء القدرات وإدارة القطاع العام، والإدارة البيئية، ونظم المعلومات لتحسين فهم الموظفين للمسائل التي تنطوي عليها هذه المواضيع وزيادة تحديد مفاهيم النهج الممكنة.

٨٦ - ولا يزال التدريب المتعلق بنوع الجنس يشكل عنصراً أساسياً في استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدماج الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس في المسار الرئيسي للمنظمة. وقام برنامج دور نوع الجنس في التنمية بالتعاون مع قسم التدريب، بوضع نهج متعدد الأقطار للتدريب، يتجلى فيه المجال الواسع للاحتياجات التدريبية في هذا المجال.

٨٧ - واستمر برنامج مهارات الإدارة يسير بسرعة شأنه شأن تدريب الموظفين الفنيين المبتدئين. كما استفاد الموظفون من التدريب في مركز منظمة العمل الدولية في تورينو بهدف تحسين قدرتهم على إدارة نظام المنسقين المقيمين.

٨٨ - وجرى تعديل القواعد الإجرائية بما يتيح للموظفين ذوي الإمكانات المعترف بها من الحصول على إجازات دراسية مدفوعة جزئياً لتلقي تدريب رسمي لتعزيز قدراتهم على مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ مهمته الجديدة.

٨٩ - ويجري زيادة تعزيز المحاسبة الإدارية والمالية من خلال زيادة توضيح المسؤوليات وترشيد الإجراءات. ولا يتوقع أن يزيد تعزيز نظم المعلومات وإنشاء الشبكات الواسعة لربط شبكة مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونظم المعلومات الجديدة، في تحسين الرصد فحسب بل إنه بسط كثيراً عمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما يسر نقل الموظفين إلى وظائف أخرى*.

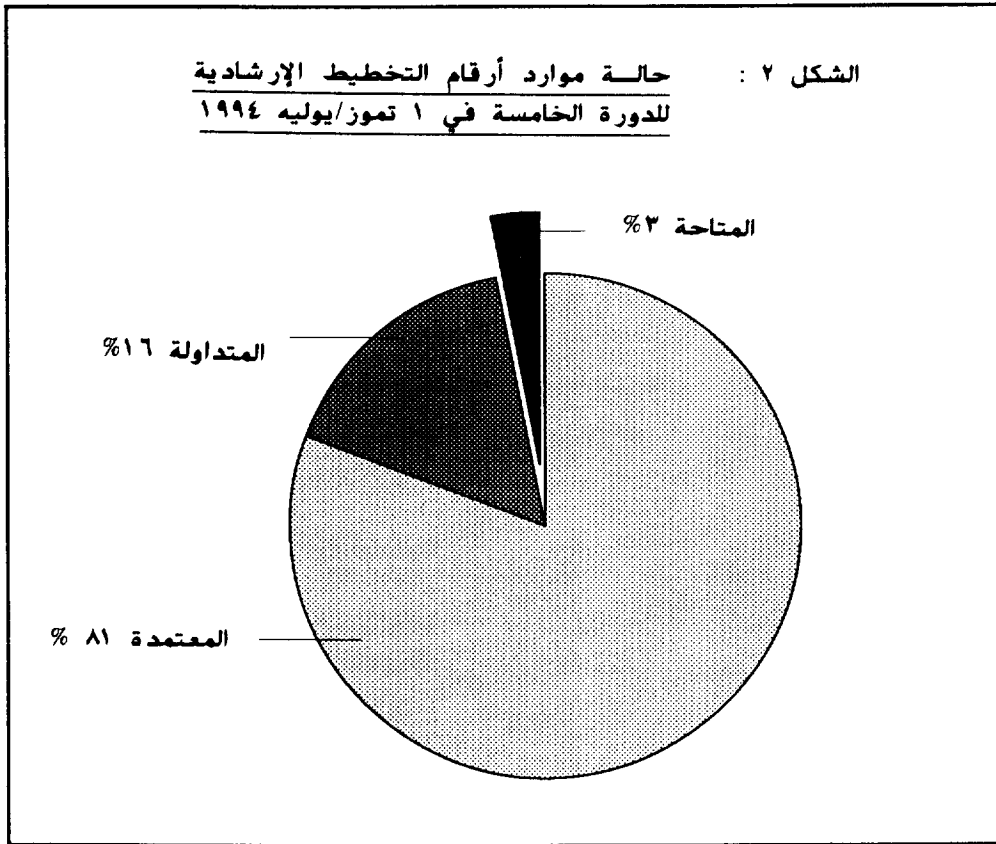
سادساً - القيود

٩٠ - يدعو مقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٤ إلى إجراء إصلاحات جذرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعملياته. ويتوقف تنفيذ هذه الإصلاحات على الجو العام. واتسم هذا الجو بانخفاض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما التخفيضات الحادة في التمويل عن طريق القنوات المتعددة الأطراف، كما ألقى ضغط على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحقيق نتائج سريعة. وجاءت الدعوة إلى المزيد من

* (وتشمل الأمثلة قواعد البيانات التي أنشئت لأغراض الإدارة المالية وإدارة الميزانية، وإدارة المشتريات على الصعيد القطري).

التركيز الموضوعي والتكليف الشامل لمهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نهاية الدورة البرنامجية الخامسة، وهي فترة تكون فيها الموارد غير الملتزم بها نادرة. وبالفعل، بلغ مجموع أرقام التخطيط الإرشادية الموافق عليها في ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ ما قيمته ٢,٢٦١ مليون دولار مقابل المستحقات المتاحة البالغة ٢,٩٢٢ مليون دولار ووجود مبلغ متداول قدره ٤٦٨ مليون دولار، فلا يتبقي بذلك متوفراً للبرامج الجديدة سوى مبلغ ٨٤ مليون دولار (انظر الشكل ٢). وتم اعتماد مبلغ آخر قدره مليون دولار من موارد البرامج الخاصة لكل منطقة لتعزيز التنمية البشرية المستدامة. وأعيد رصد موارد خدمات الدعم التقني ٢- غير المستخدمة إلى خدمات الدعم التقني ١- لتعزيز مبادرات التنمية البشرية المستدامة في منطقة أوروبا وكومنولث الدول المستقلة.

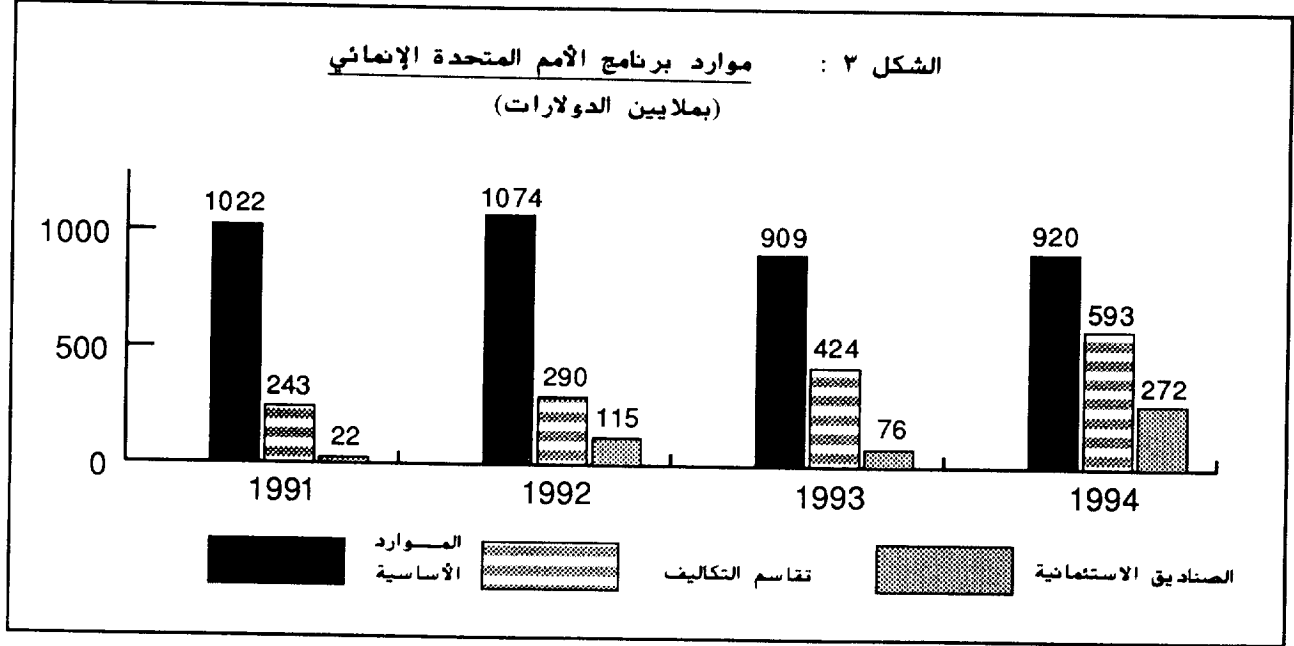
الشكل ٢ : حالة موارد أرقام التخطيط الإرشادية
للدورة الخامسة في ١ تموز/يوليه ١٩٩٤



٩١ - لذلك أنجز وضع البرامج الجديدة والابتكارية بشكل يكاد يكون حصرياً عن طريق تنفيذ برامج ومشاريع نموذجية صغيرة نسبياً بهدف إكساب الموارد غير الأساسية الإضافية أهمية في المستقبل، وعن طريق استعراض وإعادة رصد الأموال في إطار البرامج القطرية الجارية في أمدتها المتوسط. وتم كذلك استخدام الموارد الموضوعية والموارد غير الأساسية الأخرى حيثما كانت متوفرة.

٩٢ - ونظراً للتخفيضات في المساهمات الأساسية (انظر الشكل ٣)، وفي سياق الحملة المستمرة الرامية إلى تشجيع ترشيد وظائف العمل وكفاية التكاليف الإجمالية، أدخلت أيضاً التغييرات المذكورة أعلاه في ظل قيود صارمة على الميزانية. وفي الفترة ما بين ميزانيتين ١٩٩٢-١٩٩٣ و ١٩٩٤-١٩٩٥.

بلغ مجموع ما خفض من الميزانية الإدارية ٥٣,٦ مليون دولار. وجرت التخفيضات في المقام الأول على حساب وظائف الموظفين في المقر وكذلك على الصعيد القطري. وتم خفض ما مجموعه ١٥٣ وظيفة (٢٦ في المائة) في المقر و ٢,٢ (في المائة) في الميدان تمشيا مع ضرورة المحافظة على دور البرنامج كمنظمة لا مركزية وقطرية. وتتضمن التكاليف تخفيضاً بنسبة ١٥ في المائة، في عدد الوظائف من رتبتي مساعد مدير ومد - ٢.



٩٢ - وألقى ذلك عبئاً إضافياً كبيراً على كاهل المنظمة. ووصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى منعطف حرج. وفي الوقت الراهن، ونظراً لحالات عدم اليقين التي تكتنف الموارد يجري حالياً عملية لزيادة تقليص حجم المنظمة. ويجري تنفيذ هذه التخفيضات مع الأخذ في الاعتبار الأولويات المحددة بموجب المقرر ١٤/٩٤ والهادفة إلى الحد من إضعاف قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إنجاز مهمته الجديدة إلى أدنى حد ممكن. وسوف يتعين إيلاء اهتمام كبير لمسألة كفاءة إعادة إرساء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس مالي سليم حتى يتسنى تحقيق التحول البرنامجي الكامل وتنفيذ التنمية البشرية المستدامة.

٩٤ - ومن الضروري أيضاً تكثيف التغييرات الهيكلية والتغييرات المتعلقة بالعمليات داخل المنظمة وإنهاءها في غضون الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ بهدف إعادة الاستقرار وتمكين المنظمة من التأكيد الكامل على تطوير البرامج وتنفيذها مع تعزيز الكفاءة والفعالية.

سابعاً - المستقبل المباشر

٩٥ - دفعت إدارة التغيير الضروري ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتجاهات متعددة - بعضها مستحب وبعضها الآخر غير مستحب. وعلى سبيل المثال، استلزم ذلك أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تعديل برامجها وتركيزها في البلدان التي يخدمها، محولا عمله نحو المنع إلى السياسات والبرامج العامة، ومقتلا من انتشار المشاريع المعزولة ومتصديا للأهداف الصعبة مثل توفير وظائف لائقة للفقراء، وربما مفاهيم صعبة مثل الحكم الجيد والقدرة على التنفيذ. واستلزم ذلك:

(أ) رفع مستوى قدرات المكاتب القطرية؛

(ب) اللامركزية وتمكين الموظفين الوطنيين وموظفي الخدمات العامة؛

(ج) حسم المسائل المتعلقة بمكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب المتكاملة؛

(د) إقامة علاقة تآزر أوثق بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية، ومتطوعي الأمم المتحدة، والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبين الاتجاه الرئيسي لبرنامج الإصلاح؛

(هـ) إقامة تحالفات وشراكات أوثق مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وبرامج إدارتها والوكالات المتخصصة التابعة لها، بما في ذلك شركائها في الإغاثة في حالات الطوارئ؛

(و) وقف استمرار ضياع الموارد الأساسية، والمحاسبة؛

(ز) أن يصبح البرنامج أكثر كفاءة وأقل حجما ومبسطا؛

(ح) إعادة معنويات الموظفين وثقتهم بأنفسهم في خضم موجة تقليص وربط الأحزمة؛

(ط) تعزيز تنمية الموارد البشرية للمنظمة وإدارتها عموما.

٩٦ - وستكون السنة المقبلة سنة حاسمة بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وليس من الضروري فقط وضع المنظمة على أسس مالية ثابتة وإنما أيضا إنجاز التغييرات الهيكلية والإجرائية التي يمكنها من أداء مهمتها. وتم تحديد خمسة أهداف رئيسية للمنظمة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦:

الهدف ١: تعزيز المكاتب القطرية لتنفيذ التنمية البشرية المستدامة: وينطوي ذلك على إتاحة الوصول إلى القدرات الفنية وزيادة تمكين المكاتب الإقليمية في مجال تنفيذ البرامج؛

الهدف ٢: تعبئة الموارد وتجميع المناصرين: حملة جريئة ومتنوعة لتعبئة الموارد مدعومة بحملة توعية قوية وواضحة تستهدف الموارد غير الأساسية؛

الهدف ٣: إعداد استراتيجية لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ وترتيبات الخلف للدورة الخامسة: مساعدة البلدان الأعضاء في تحديد الترتيبات الملائمة للفترة البرنامجية المقبلة، وإعداد استراتيجية للميزانية تتولى إجراء التقليل الضروري في حجم المنظمة بطريقة تقلل إلى الحد الأدنى تعريض قدرتها على إنجاز مهمتها للخطر.

الهدف ٤: تحسين المحاسبة الإدارية ونظم المعلومات: تعزيز المحاسبة المالية والإدارية والبرنامجية، ووضع نظم محسنة لرصد الأداء وترشيد المسؤوليات. وتطوير نظم معلومات تمكن من رصد أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفعالية في إنجاز أهدافه في مجالات التركيز.

الهدف ٥: تحسين الدعم المقدم لمنظومة الأمم المتحدة وأداء دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاستمرارية: مواصلة توسيع نطاق شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة. ودعم المناقشة الجارية بشأن الخطة من أجل التنمية، والعلاقات مع مؤسسات بروتن وودز والوكالات المتخصصة، والمبادرات الجديدة المتعلقة بإفريقيا، ومؤتمرات واتفاقيات الأمم المتحدة الماضية والمستقبلية التي توفر نقاط دخول لتعزيز كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشراكاته داخل الأمم المتحدة وخارجها.

ثامنا - إجراء المجلس التنفيذي

٩٧ - قد يرغب المجلس التنفيذي في:

أن يحيط علما بهذا التقرير.

المرفق

أمثلة على المبادرات البرنامجية الرائدة التي تعالج محاور التركيز الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١ - تعكس هذه الأمثلة المختارة من المبادرات البرنامجية جوانب المنهج المعتمد في كل محور من محاور التركيز. وكان البعض منها عبارة عن برامج بدأت في التسعة أشهر الأخيرة منذ إقرار "مبادرات من أجل التغيير". والمبادرات الأخرى هي عبارة عن أنشطة بدأت في وقت سابق وهي قيد التنفيذ في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، والتي أظهرت نهج ناجحة يمكن تكرارها في دورة البرمجة المقبلة.

محور التركيز: تخفيف حدة الفقر

٢ - بعد استخلاص الدروس من النجاح الذي حققته برامج التنمية الرييفية المجتمعية مثل مشاريع تنمية المناطق في السودان وبرامج إعادة الإدماج في المجتمع المحلي بالنسبة لمشردى الحرب في أمريكا الوسطى وكمبوديا، بدأ تنفيذ برامج مماثلة في موزامبيق، وفي أجزاء من الصومال. وبسبب طبيعتها الأساسية المرنة، المتمثلة في تشجيع التخطيط والإدارة المجتمعيين، فإن هناك إمكانية لتكرار هذه المشاريع في ظل مجموعة شديدة التنوع من الظروف والأحوال. وإذ تركز على خلق قدرة على إدارة التنمية على صعيد المجتمع المحلي، فإن هذه البرامج قد عززت الانتاج الخاص، وتوليد الدخل، والإدارة البيئية، والتكامل الاقتصادي والنهوض بالمرأة. وبصورة أكثر تحديدا، فإنها بأتاحتها للمجتمعات المحلية الوصول إلى الموارد الأساسية، فإنها تمكن هذه المجتمعات من التغلب على القيود الحرجة على تنميتها، وتشجع التنمية البشرية المستدامة بشروطها الخاصة. وإذ تبنى كما تفعل على البنية الاجتماعية والمؤسسات التقليدية للمجتمع المدني، فإن هذه المشاريع قد دلت على فعاليتها حتى في أوضاع ما بعد المنازعات المشار إليها أعلاه. وكما في حالة المشاريع السابق ذكرها، يجري تحقيق امتداد فعال من خلال مجموعة من الأساليب، بما في ذلك المؤسسات التقليدية المجتمعية، وأخصائيي برنامج متطوعي الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وصغار مقاولي القطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

الصين

٣ - يهدف برنامج الصين "٧-٨" إلى رفع - في سبع سنوات - مستوى معيشة ٨٠ مليون مواطن صيني لا يزالون يعيشون دون مستوى خط الفقر. وجزء من هذا البرنامج هو مبادرة لتخفيف حدة الفقر تستهدف ٦ مقاطعات فقيرة في جنوب غربي الصين، ويتلقى دعما من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات متخصصة عديدة تابعة للأمم المتحدة. وهو يركز على توليد الدخل، والصحة والتعليم، ويضع تصورا لنهج قائم على المشاركة. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى عمل الفرق المجتمعية الصينية في تحديد الأسر المعيشية الفقيرة وتنظيم الاعضاء في فرق لمساعدة الذات. ويساهم برنامج الأغذية العالمي في تقديم المعونة الغذائية لدعم زراعة المدرجات والممارسات الزراعية المستدامة الأخرى. وتوفر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الرعاية الصحية للام والطفل والتعليم الابتدائي. ويقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الإئتمان الريفي.

أوغندا

٤ - أقامت ستة أفرقة مجتمعية تشكلت في كاتوي، وهي ضاحية أخصاص تقع على مشارف العاصمة كامبالا بأوغندا مشاريع لتوليد الدخل، واستخدمت الحصيد في تزويد القرية بالمياه المأمونة والمرافق الصحية. وجرى إعادة تشييد المصرف الرئيسي ويجري استخدام تكنولوجيا الاسمنت المسلح المنخفضة التكلفة لإنشاء المصرف الثاني والثالث. وأدى هذا الى تحويل الفضلات من منطقة تبلغ ١١ ٠٠٠ متر مربع تقريبا. وأصبح من المتاح وصول الجمهور الى امدادات المياه من خلال المواسير الرأسية، على أساس استعادة التكاليف. وتوفير المياه المأمونة على أساس مستدام اقتصاديا لنحو ١٨٠ أسرة معيشية. وجرى تكييف تكنولوجيا المرحاض المسردب مع مناطق المستوى المرتفع من المياه لاستخدام مستودع مغلق للفضلات. وجرى تطوير مضخة محمولة للحماة يجري تشغيلها يدويا لخدمة المناطق الشديدة الازدحام. وجرى تطوير عملية تصنيعية لإعادة تدوير الفضلات العضوية الى قوالب وقود. ولأن هذه القوالب تشتعل مرتين مثل القوالب التقليدية، فإن المبيعات زادت بنسبة ٤٠ في المائة خلال فترة خمسة أشهر، وزودت الأفرقة النسائية بدخل. ويجري توفير الصناديق الدائرة للاستثمار في التكنولوجيا.

مدغشقر

٥ - في مدغشقر، يمكن للأسماك التي تنمو في حقول الأرز المروية تزويد المزارعين شبه الكفافيين بأغذية ودخول اضافية. بيد أن انتاج الاسماك في حقول الارز على الهضبة المرتفعة انخفض من ٨٨٠ طن سنويا في عام ١٩٦٠ الى ٢٢٠ طن في عام ١٩٩٠ مع الآثار المأساوية بالنسبة لبعض أفقر المجتمعات في البلد. وجرى وضع استراتيجية لتنمية تربية الاسماك بغية تشجيع انشاء المزارع السمكية وتقنيات التسويق فيما بين ١٢٥ ٠٠٠ من مزارعي الأرز. وقد انتهى الانتاج الحكومي للزرائع السمكية وحل محله ٢١ مزرعة خاصة لانتاج الزرائع السمكية. وارتفع انتاج الأسماك إلى ١ ٦٠٠ طن سنويا، وهي زيادة تبلغ سبعة أمثال. وأدى البرنامج إلى تحسين التغذية الريزية والدخول ومستوى المعيشة.

ناميبيا

٦ - قبل حصول ناميبيا على الاستقلال في عام ١٩٩٠، كان الإسكان الأدنى مستوى هو كل المتاح لأغلبية الشعب في البلد. وقامت الحكومة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بوضع وتنفيذ برنامج وطني للإسكان يعمل على دعم جهود الفئات التي تحصل على أدنى دخل لبناء مساكنهم الخاصة. وتمكن نحو ٢ ٢٨٠ أسرة من شراء قطع أراضي وبناء منازل جديدة أو تحسين المنازل القديمة من خلال برنامج دائر للأقراض. والسمة الفريدة لبرنامج الإسكان الوطني "لبن معا" هي أنه يتيح الفرصة والحرية لكل أسرة لكي تبني منزلها الخاص وفقا للاحتياجات والأولويات والموارد الفردية. ويبلغ متوسط القرض للوفاء بالاحتياجات الاسكانية لأسرة منخفضة الدخل ٢ ٦٠٠ دولار.

توغو

٧ - في توغو، وكجزء من برنامج لتشجيع الانشطة الانمائية الصغيرة والمدرة للدخل والمجتمعية، جرى تعليم ٧ ٢٤٧ مشتركا المهارات الاساسية للقراءة والكتابة والحساب. وقد أنشئ ٣١٢ مركزا لتعليم القراءة والكتابة وجرى تدريب ٥٨٠ معلما محليا لتعليم القراءة والكتابة. وحصل المشروع على دعم في صورة ٤٨

موظفًا بدائرة تنمية المحافظات التابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، مما ساعد على إقامة أنشطة انمائية ريفية على مستوى المجتمع المحلي ومشاريع لتوليد الدخل. وأسفر التعاون مع "برنامج النض الصاعد"، وهي منظمة غير حكومية يوجد مقرها في الولايات المتحدة، عن دفع مبلغ ١١ ٨٠٠ دولار إلى ١١٨ رابطة قروية، يبلغ اجمالي عضويتها ٤٩٠ امرأة و ٢٨٥ رجلا.

السلفادور

٨ - في السلفادور، استفاد نحو ٧ ٠٠٠ مزارع في مقاطعتي كابانياس وسان بيسنتي من الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى وحدة تنفيذ المشاريع بوزارة الزراعة. ومن هؤلاء، حصل أكثر من ٢ ٠٠٠ منتج زراعي صغير على قروض بلغ مجموعها ١,١ مليون دولار. وجرى تدريب نحو ٢ ٥٠٠ من الفنيين بوحدة تنفيذ المشاريع وصغار المنتجين على تقنيات الزراعة المستدامة، وتنمية مهارات تنظيم المشاريع وإدارة الائتمان. وجرى إنشاء ٢٦ مزرعة نموذجية للاضطلاع بأنشطة بحثية وإرشادية. وجرى إنشاء ٦ أفرقة تجارية نموذجية، ونتج عن ذلك دفع المزارعين لأسعار أدنى للبذور والأسمدة، وحصولهم على أسعار أعلى لمنتجاتهم. وقام مزارعون عديدون بتنوع انتاجهم من المحاصيل الأساسية وهم يقومون الآن بإنتاج الخضر والفاكهة.

المكسيك

٩ - مع ممارسة السكان لتقليد العمل المجتمعي القديم، أو المساهمة بعملهم في مشاريع المجتمع المحلي، جرى مساعدة ٩٨٠ قرية في ولاية أوكساكا المكسيكية الجنوبية الفقيرة في الوفاء باحتياجاتها الأساسية من المياه. ويقرر كل مجتمع محلي ما يراه بشأن موقع ونوع الإمداد بالمياه التي يحتاجها. وجرى الاضطلاع بأكثر من ٢ ٧٦٠ مشروع فرعي للإمداد بالمياه من أجل استهلاك الأسر المعيشية والماشية والري. واضطلعت المجتمعات المحلية ذاتها ببناء المشاريع ذات التكنولوجيا والتكلفة المنخفضة باستخدام الانابيب والأسمت وقضبان التقوية وعربات اليد التي يساهم بها المشروع. وترمي المرحلة الثانية من البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسمى "المطر والعمل المجتمعي والأغذية"، إلى معاونة المجتمعات المحلية بأنشطة إنتاجية، بما في ذلك مكافحة التآكل، وتربية الأسماك، وزرع أشجار الفاكهة، وتسويق المنتجات الحرفية المنتجة محليا. وساهمت حكومة الولاية بمبلغ ١١ مليون دولار وقدم برنامج الأغذية العالمي منحة من الأغذية إلى المجتمعات المحلية المشتركة. وقد اقتبست الحكومة الاتحادية بعض جوانب البرنامج، لا سيما النهج القائم على المشاركة، ببرنامجهما لخفض الفقر الذي يتكلف ٢,٥ بليون دولار سنويا، "البرنامج الوطني للتضامن".

ليسوتو

١٠ - بغية تحسين الدخول الريفية والإسراع بتوصيل المنتجات الطازجة من المنتجين إلى المستهلكين في ليسوتو، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمعاونة الحكومة على وضع نظام للمعلومات السوقية؛ واستراتيجيات للتغلب على قيود التسويق؛ وآليات لتنظيم واردات المنتجات الطازجة؛ وإجراءات لتسويق البيض والدجاج واللبن بكفاءة. وتولى تدريب موظفي التسويق على مجموعة من المواضيع تشمل جمع

البيانات وتحليلها واستخدامها؛ ورصد المحاصيل؛ وتخطيط الانتاج؛ وتحديد قيود الأسواق؛ والتخطيط من أجل الإرشاد السوقي.

١١ - ويجري حالياً إرشاد هذه البرامج وغيرها من البرامج المبتكرة للقضاء على الفقر. ورهنا بتوافر التمويل في إطار دورة البرمجة المقبلة، سيجري تكرارها على نطاق واسع، مما يؤدي الى تركيز حقيقي بالفعل على الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري.

محور التركيز: خلق فرص العمل

اثيوبيا

١٢ - في اثيوبيا، وضعت الحكومة برنامجاً وطنياً لتنمية الموارد البشرية واستخدامها يأخذ في الاعتبار عرض وطلب الموارد البشرية. وحدد البرنامج الفرعي للتوظيف وكسب القوت هدفاً لتوفير ٢٤ ٠٠٠ وظيفة إضافية سنوياً على مدى خمس سنوات ويركز على مجالات مثل القطاع غير الرسمي، وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والعمالة الزراعية الأجيال، والعمالة الريفية داخل وخارج المزارع.

سيشيل

١٣ - في سيشيل، حدد البرنامج الوطني لتنمية الموارد البشرية لنفسه هدفاً يتمثل في زيادة إنتاجية العمالة من خلال تهيئة بيئة ملائمة وتقرير حوافز للقطاع الخاص ومن خلال الإصلاحات التي تؤدي إلى تمتع القطاع العام بقدرة أكبر وزيادة كفاءته.

تشاد

١٤ - في تشاد، قام المتطوعون بتقديم المساعدة التقنية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمد نطاق برنامج أقيم بنجاح في العاصمة نجامينا، ويخضع لإشراف وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، إلى مدينة موندو. ويعرض المتطوعون لتقديم المساعدة التقنية على العملاء القروض والمشورة في مجال الإدارة والتسويق ومسك الدفاتر. وبعد مضاعفة الأهداف الأولية، منح المشروع في موندو ٩٠٠ قرض، بلغ مجموعها أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ دولار، إلى ٧٣ مؤسسة صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر. وأدى هذا إلى خلق ٣١٥ ١ وظيفة جديدة. وذهب أكثر من نصف القروض إلى النساء. ويقوم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية حالياً بالتخطيط لاستثمار المتابعة الذي يصل إلى مليون دولار.

جزر القمر

١٥ - في جزر القمر، اعتبر تطوير القطاع الخاص جزءاً لا يتجزأ من برنامج التكيف الهيكلي الذي أخذت به الحكومة بغية تجديد هياكل الاقتصاد. وأنشئ صندوق لتمويل القروض المقدمة إلى منظمي المشاريع وضمانها. وأنشئ أيضاً مركز لمعاونة منظمي المشاريع في استحداث الأفكار التي قد تجتذب التمويل من الصندوق، أو من مصرف التنمية لجزر القمر. ويوفر المركز أيضاً التدريب للمتابعة التقنية لمنظمي المشاريع الجدد، كما يقدم المساعدة التقنية لمعاونة المؤسسات القائمة. وحتى الآن، جرى إنشاء ٤٨ مؤسسة، مما أدى إلى خلق ١٩٠ وظيفة، وتلقى ٢٠٠ منظم للمشاريع تدريباً. وقبل المركز ٤٦٥ خطة من أجل زيادة التطوير.

غينيا

١٦ - يهدف مشروع لمدة ثلاث سنوات في غينيا، والذي يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إليه ٢,٢ مليون دولار، الى إنشاء ١٠٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم؛ وتعزيز الصندوق الدائر للقروض من أجل صغار ومتوسطي منظمي المشاريع والذي أنشئ من خلال دعم سابق مقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وإنشاء وحدة قابلة للبقاء لتقييم ورصد ومتابعة المشاريع داخل مكتب تشجيع الاستثمار الخاص. والآن عند نقطة المنتصف، حدد المشروع بالفعل ٣٥٦ مؤسسة محتملة. وجرى إعادة تحديد معالم مشروع الإقراض وجرى تأمين معدل سداد يبلغ ١٠٠ في المائة بالنسبة للقروض التي أقرت، قدم ٤٠ في المائة منها الى شركات تديرها أو تملكها نساء. وداخل مكتب تشجيع الاستثمار الخاص، قام المشروع بإنشاء وتدريب فريق من المهنيين جيد التكامل ويتمتع بالثقة في النفس وقادر على تقييم المشاريع، وتقديم المشورة التقنية والتوجيه الإداري الى منظمي المشاريع ويراقب ويقيم المشاريع القائمة. وتأسيسا على نجاح هذا المشروع، جرى حشد ٧ ملايين دولار، أساسا من مصرف التنمية الأفريقي، من أجل إنشاء مشروع جديد للترويج لروح المبادرة فيما بين النساء وتعزيز هذا العرض في القطاع الخاص الحديث. وأبدى البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، ومؤسسة فريدريش ايبرت، وهي منظمة غير حكومية المانية اهتماما بالمشاركة فيه.

كمبوديا

١٧ - بعد عشرين سنة من الحرب، والعزلة الاقتصادية والتخطيط المركزي، تعتبر كمبوديا أحد أفقر البلدان في العالم، بدخل فردي سنوي يقدر بمبلغ ١٥٠ دولارا. وتندرج المرأة بين أضعف الفئات، وهي تشكل أكثر من ٦٠ في المائة من السكان البالغين، وترأس ما يصل إلى ٣٥ في المائة من الأسر المعيشية وتشكل معظم القوة العاملة. وتعتمد نساء عديدات على الأنشطة ذات الحجم الصغير المدرة للدخل في القطاع غير الرسمي ولكن مكاسيها محدودة بسبب عدم الإلمام بالقراءة والكتابة، ونقص المهارات المهنية والتجارية، وعدم توفر رأس المال. ويغطي برنامج توليد فرص العمل الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدريب المهني، وإصلاح البنية الأساسية للعمال، والترويج للمؤسسة الصغيرة والقطاع غير الرسمي. وأصبحت خمس وكالات للتنمية الاقتصادية المحلية، أنشئت في إطار العنصر الأخير، تشكل معا منظمة غير حكومية محلية معترف بها رسميا، وهي الرابطة الكمبودية لوكالات التنمية الاقتصادية المحلية. وتنفذ الرابطة برنامجا لتنمية المشاريع التجارية الصغيرة، ويستهدف برنامج آخر المرأة العاملة في مشاريع تجارية متناهية الصغر، وهو يقدم المساعدة والتدريب والائتمان إلى منظمي المشاريع. وعلى مدى ١٨ شهرا، اضطلع ببرامج تدريبية في ١٠٨ مشاريع تجارية صغيرة من أجل ٧٨٦ متدربا، ٦٠ في المائة منهم من النساء، وبدأ أكثر من ألف منهم (٦٨ في المائة من النساء) في إنشاء مشروع تجاري صغير أو توسيعه. وفي نفس الوقت، حصلت ٢٠٠٠ امرأة تقريبا يمتلكن مشاريع تجارية متناهية الصغر على قروض من الصندوق الدائر التابع للرابطة، والذي أعلن عن معدل للاسترداد يبلغ أكثر من ٩٥ في المائة. وتشير التقييمات الأولية إلى أن عملاء الرابطة في المشاريع التجارية المتناهية الصغر قد زادوا من دخولهم بمتوسط يبلغ ٤٥ في المائة، والعملاء في المشاريع التجارية الصغيرة بمتوسط يبلغ ٦٥ في المائة. وتأسيسا على الوظائف الجديدة المتولدة وبتوسط حجم الأسرة، فإن ما يقدر بـ ٢٥٠٠٠ شخص من ذوي الدخل المنخفض يتمتعون الآن بمستوى معيشة أعلى بفضل البرنامج.

كينيا

١٨ - في كينيا، تعتبر مشاريع التدريب والائتمان عوامل حاسمة في إيجاد العمل للمعوقين في البلد، الذين من المتوقع أن يبلغ عددهم مليون شخص، في الفئة العمرية ١٥-٤٥، بحلول عام ٢٠٠٠. وبدأ العمل في إحدى عشرة حركة عمل إنتاجية وأربع حلقات عمل محمية للمعوقين ذهنياً. وقام ١٦٨ شاباً من المدارس الفنية إجمالاً بإدماج ٩١٥ معوقاً، من بينهم ٣٩٣ امرأة، في برامجهم، حيث وفروا التدريب في مجال مهارات إدارة المشاريع التجارية. ووافق المصرف الوطني الرئيسي على البدء في تنفيذ مشروع للإقراض لمعاونة منظمي المشاريع المعاقين. وقدمت القروض إلى ٢٤١ من منظمي المشاريع المعاقين، من بينهم ٩٨ امرأة، لكي يبدأوا في تنفيذ مشاريعهم التجارية الخاصة.

مدغشقر

١٩ - في عام ١٩٩٠، جرى استبدال اقتصاد مدغشقر المخطط مركزياً باقتصاد يتجه إلى السوق الحرة. وبعد ١٥ سنة من الحكم الاشتراكي كان القطاع الخاص لا يزال في غاية الضعف. وكانت هناك حاجة إلى الشركات الأجنبية لكي تكون شراكات ومشاريع مشتركة مع منظمي المشاريع المحليين، على أن يحضروا معهم رأس المال والتكنولوجيا، وإجراءات مراقبة الجودة، والصيانة والوصول إلى الأسواق. وبصفة مبدئية، جرى تحديد ١٠٢ من الاستثمارات القابلة للبقاء وجرى الترويج لها من خلال شبكة لدوائر الترويج للاستثمارات وبواسطة منظمات أخرى. واجتذب المحفل الصناعي الدولي الأول للبلد، في نيسان/أبريل ١٩٩٤، ٣٠٧ مشتركين أجانبين من ١٦ بلداً. وجرى التوقيع على اتفاقات تتعلق بـ ٥٥ من ١٠٢ فرصة استثمار، التي كان من المتوقع أن تأتي بمبلغ ٥٠,٣ مليون دولار وتخلق ٤٠٠٠ وظيفة. وبعد انعقاد المحفل بثمانية أشهر، جرى وضع ثمانى اتفاقات في صيغتها النهائية، وهو ما أسفر عن استثمارات بلغ مجموعها ١٢ مليون دولار وخلق نحو ٧٠٠ وظيفة.

الهند

٢٠ - يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً إلى برنامج تبلغ أصوله ٤٦ مليون دولار لتشجيع الاستخدامات الجديدة لخيوط الجوت في الهند الذي يبشر بتحسين الرفاهية الاقتصادية لنحو ٢٠ عشرين مليون شخص يعتمدون في كسب قوتهم أساساً على إنتاج الجوت أو تصنيعه. ويقوم باستحداث استخدامات جديدة لخيوط الجوت في صناعة المنسوجات، وكذلك في ابتكار مكونات جديدة ذات خصائص أعلى من منتجات عديدة مصنوعة من الخشب أو البلاستيك. ويمثل التخفيف من تشدد الأنظمة التي تحظر خلط الجوت بخيوط القطن والخيوط الأخرى إنجازاً رئيسياً. وتشمل الاستخدامات الجديدة للجوت أثاث المنازل، والأجهزة، ومواد البناء والمنتجات الاستهلاكية والصناعية - على سبيل المثال الحواشي الناعمة الداخلية لسيارات أودي ومرسيدس وبي. إم. دبليو وكاديلاك.

غرينادا

٢١ - توفر وحدة تنمية المؤسسات الصغيرة في غرينادا الخبرة الاستشارية وخدمات الإحالة لمعاونة المشاريع التجارية الصغيرة في بدء نشاطها. وجرى تدريب نحو ٢٥٠ من منظمي المشاريع المحتملين على إعداد المشاريع، والتسويق، والتمويل، والمحاسبة وتحديد المخاطر. ووردت مقترحات بشأن ١٤٠ مشروعاً

تجاريا صغيرا جديدا. وحتى الآن، جرى إنشاء ٢٠ مؤسسة ناجحة من خلال وحدة تنمية المؤسسات الصغيرة، وساعدت على خلق فرص عمل لنحو ٥٠٠ ١ من خريجي المدارس الذين يدخلون سوق العمل سنويا. وكانت الوحدة مفيدة عند وضع سياسة حكومية للمشاريع التجارية الصغيرة، ومشروع لضمان القروض، ومنفذ للقروض الميسرة. وتأسيسا على نجاح وحدة تنمية المؤسسات الصغيرة، وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المعاونة في إنشاء مشروع إقليمي للوحدة من أجل جميع البلدان الأعضاء في منظمة دول شرقي البحر الكاريبي.

المكسيك

٢٢ - ساعد التعاون التقني، بالإضافة إلى وجود صندوق دائر في المكسيك، على المساعدة في إنشاء ما يزيد على ٣٠٠ من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم الآن ٢٠٠ ٥ عامل. وبالإضافة إلى الصندوق الدائر، رصدت الموارد المالية اللازمة لاستخدام الخبراء الاستشاريين الدوليين وإجراء دراسات السوق الدولية والتدريب في الخارج. وقد ساعدت هذه الشركات في الحفاظ على موقف تنافسي والدخول إلى أسواق التصدير وحل المشاكل التقنية والبيئية والإدارية وتطوير منتجات جديدة. وعلى مدار سبع سنوات، تلقت المساعدة أكثر من ٩٢ في المائة من واقع المشاريع المقترحة وعددها ٣٦٧ مشروعا. أما ميادين النشاط فغطت البتروكيماويات والأغذية وتجهيز المعادن والمنسوجات والأحذية والمشغولات اليدوية والأثاث والجواهر وزراعة الأزهار. وتبلغ المبيعات الإجمالية السنوية للمؤسسات المعنية ما يقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار.

بيرو

٢٣ - في عام ١٩٩١ قررت حكومة بيرو خصخصة أكثر من ٢٠٠ من الشركات التابعة للدولة التي كان ينجم عنها أوجه عجز مالي تبلغ ٣,٥ بليون دولار سنويا. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعمل برنامج الخصخصة الوطني حاليا على إدارة ٨٩ مليون دولار على شكل أموال من البنك الدولي واليابان وصندوق الخصخصة في بيرو. وبالإضافة إلى ذلك ساعد البرنامج الإنمائي على إنشاء إطار قانوني ومؤسسي للخصخصة وتطوير قدرة في إطار الحكومة على تشجيع بيع الأصول التي تملكها الدولة وخلق آلية لمساعدة العمال الذين تم تسريحهم لكي يجدوا أعمالا جديدة. وفي كل مرة تشهد بيعا لشركة عامة يرصد اثنان في المائة من حصيلة المبيع في صندوق الخصخصة وتستخدم الأموال للمساعدة على بيع شركة أخرى تابعة للدولة. وقد تم حتى الآن بيع ٤٩ من شركات القطاع العام وتجميد ١٢ شركة أخرى. وقد تولد عن هذه العملية ما يزيد على ثلاثة بلايين من الدولارات على شكل إيرادات متحصلة من المبيعات بالإضافة إلى ٣,٤ بليون دولار أخرى على شكل التزامات استثمارية.

بيلاروس

٢٤ - تتمثل أهداف الدعم الذي يقدمه إلى بيلاروس كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، في خلق فرص العمل وحماية البيئة وحفظ الطاقة وتطوير القطاع الخاص وإقرار السلم والأمن في وسط أوروبا. ولقد كانت بيلاروس، في قلب جهاز الدفاع الغربي بالاتحاد السوفياتي السابق هي أكثر البلدان المدججة بالسلاح في العالم وقت انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. ومنذ ذلك الحين،

قام البلد المذكور بإزالة الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية، وأغلق عشرات من القواعد وعمل على تسريح عدة آلاف من الأفراد العسكريين ثم نقل إلى السلطات المحلية مسؤولية تزويدهم بالمساكن والخدمات الأساسية. ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة على دعم برنامج وطني رئيسي لتحويل القواعد العسكرية السابقة إلى الاستخدامات الصناعية والتجارية المدنية، مع تعزيز استخدام الأفراد المسرحين وإقامة مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة خاصة ووضع تدابير لحفظ الطاقة. وقد بدأ المشروع بدراسة استقصائية تفصيلية للقواعد السابقة من أجل تحديد استخداماتها المحتملة ووضع مشروع برنامج حوافز للاستثمارات وإجراء المراجعات المتعلقة بتدقيق حفظ الطاقة وكفاءتها. كما يتم حالياً تنظيم مؤتمر يتولى طرح البرنامج على المستثمرين المحليين والأجانب في آذار/مارس ١٩٩٥.

مجال التركيز: النهوض بالمرأة

بنغلاديش

٢٥ - في بنغلاديش، أعقب إعداد تقرير وطني عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ بعنوان "تمكين المرأة، قيام المكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد خطة عمل عن مشاركة المرأة والرجل في التنمية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ وجاء ذلك في إطار الإعداد للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة شاملاً تدريب الموظفين، وتقديم التقارير ووضع البرامج وتخصيص الموارد البرنامجية الخاصة، ثم الإعلام والدعوة والرصد. وقد صُمم برنامج يكفل إجراء استعراض شامل للأهداف الوطنية المتعلقة بمشاركة الجنسين في التنمية ساعياً إلى إدماجها ضمن المسار العام في الخطة الخمسية الرابعة. وهناك مشروع آخر قيد الإعداد يرمي إلى وضع ونشر المواد التحليلية بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات التي تهدف لدمج اهتمامات الجنسين ضمن صياغة السياسة دعماً للآليات الوطنية. وانطلاقاً من برنامج قائم بالفعل، تم تزويد عدد إجمالي يبلغ تسعة آلاف من فقراء الريف بالائتمانات والتدريب في مجال مهارات الحرف اليدوية، والإدارة، ومحو الأمية الأساسي والتوعية الاجتماعية. وقد شكلت النساء نحو ستين في المائة من العناصر المستفيدة المستهدفة.

موزامبيق

٢٦ - في موزامبيق تم إنشاء صندوق دائر وبرامج تدريبية لمساعدة نساء الحضر على تحسين أحوالهن المعيشية وقد استفاد عدد إجماليه ١٥٠ امرأة من التدريب في مجالات تشمل المحاسبة، وإدارة المشاريع الصغيرة، والتطريز، والحياكة والطهي، وتصنيف الشعر، وتربية الدواجن وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت قروض بلغ كل منها ٢٠٠ دولار في المتوسط إلى ٤٧ من القائمات على تنظيم المشاريع الصغيرة.

نيبال

٢٧ - في نيبال تمثل الأميات نسبة ٨٠ في المائة من النساء. وهن مستبعدات إلى حد كبير من الاقتصاد النقدي ومن الاستخدام خارج المنزل. ولكن تم تحديد فرص لإدراج الدخل بالنسبة لهن في مجال السياحة، وهي ثالث المصادر الكبرى في البلاد لحصائل النقد الأجنبي. وهي صناعة تستطيع أن تكفل سبل النمو الاقتصادي للمناطق النائية. وقد هيأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرص التدريب على المهارات والأعمال المرتبطة بهذا المجال لعدد يبلغ ٤٢٥ امرأة يعملن بالفعل في مشاريع قائمة في مجالات السياحة، بالإضافة

الى ٢٤٦ من النساء اللاتي يحتمل أن يقمن بتنظيم المشاريع. وقد استطاعت المجموعة الأولى زيادة الريح بنسبة ٢٠ في المائة، كما زاد عدد الأفراد اللاتي يستخدمهن بنسبة ٢٦ في المائة بينما بدأ أكثر من نصف النساء القادرات على تنظيم المشاريع أعمالاً تجارية جديدة بعد إتمام تدريبهن. وفضلاً عن الإيرادات التي تحققت، تعزز مركز النساء القائمات على تنظيم المشاريع وزاد دورهن كذلك في اتخاذ القرارات داخل الأسرة وخارجها. ونجم أثر إيجابي أيضاً على البيئة باعتبار أن المتدربات استطعن إقامة مساكن مواتية للبيئة باستخدام مواد ذات كفاءة في استعمال الوقود وكذلك استخدام الطاقة الشمسية. وأصبح الأفراد النيباليون الذين تلقوا تدريباً خلال المشروع قادرين على محاكاة منهجيته في البرامج الأخرى.

الأرجنتين

٢٨ - في الأرجنتين يتمثل هدف برنامج حكومتها في مجال تغذية الأم والطفل في تحسين صحة وتغذية الأمهات والأطفال من ذوي الدخل المنخفض في أفقر المناطق في البلاد وقد بدأ المشروع المذكور في عام ١٩٩٢. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم لوحدة تنسيق البرنامج الخمسي الذي يتكلف ١٥٠ مليون دولار. وقد تم إنشاء وحدات تنفيذ إقليمية وكي تعمل بصورة كاملة في تنسيق عناصر الصحة والتعليم والتغذية من البرنامج. وقد تم تدريب أكثر من ٦٥٠ ١ فرداً على إدارة برامج الرعاية الاجتماعية والمسائل المتصلة بالصحة ورعاية الطفل. ويتم استخدام نحو سبعة القرض المتقدم من البنك الدولي وقدره ١٠٠ مليون دولار لصالح برنامج تغذية الأم والطفل لدعم وحدة التنسيق.

إكوادور

٢٩ - قدمت مساعدة إلى النساء والأطفال ذوي الدخل المنخفضة في المجتمعات الهامشية بالحضر في إكوادور للمساعدة على تحسين أحوالهم المعيشية من خلال المشاريع الصغيرة المدّرة للدخل وتوسيع تغطية الخدمات الإسكانية والأساسية. وقد نفذت المشاريع في الأحياء الفقيرة في كيوو وخاباكيل وكوينسا. وفي جزيرة ترينيتاريا في خاباكيل، يعكف أفراد المجتمع المحلي على زراعة الأشجار وحدائق الخضار ويستخدمون مدخرات أعضاء المجتمع من أجل تركيب أعمدة الإنارة وعلامات الشوارع وتنظيف الطرق الرئيسية. وقد استطاعوا تحسين مساكنهم ومرافقهم الصحية وإمداداتهم المائية وشيدوا أسواراً وبدأوا في إنشاء مدرستين ابتدائيتين. كما أنشئ مشروع لإنتاج آنية البنياتا من أجل توليد الدخل للنساء بصفة خاصة.

تركيا

٣٠ - في عام ١٩٩٢ بدأت حكومة تركيا برنامجاً لتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الوطنية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد خلق البرنامج وعياً قومياً بأوجه المساواة بين الرجال والنساء من خلال العمل الدؤوب على إعداد ونشر بيانات مفصلة حسب نوع الجنس. ومن أمثلة ذلك: أن المرأة تشغل ٢ في المائة فقط من الأعمال التنظيمية والإدارية. وقد تم التدريب على مواضيع مثل المرأة والعمالة، والمرأة وتنظيم المشاريع والمرأة والعنف. وتم دعم بيوت إيواء النساء كما درست الشرطة الوطنية من خلال عقد حلقات عمل تدريبية على معاملة النساء اللاتي يواجهن ظروفاً صعبة. وتمنح درجة ماجستير في برنامج دراسات نوعية الجنس من جامعة محلية بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون المرأة. ونجم عن البرنامج أن حصلت الوزارة على ١,٥ مليون دولار من البنك الدولي لبرامج تنمية العمالة للمرأة.

مجال التركيز: تشديد البيئة

مدغشقر

٣١ - في مدغشقر كان الهدف هو التمييز عن خسائر التربة والمياه الناجمة عن الإفراط في اجتثاث الغابات وفي الرعي وعن حرائق الغابات، ولذلك تم التدريب في المجتمعات الريفية المحلية على إدارة الموارد الطبيعية. وأنشئت ثلاثة برامج لحماية المجتمعات المائية. ودربت عناصر الوكالات الحكومية على تخطيط المجتمعات المائية. ويستخدم هذا النهج عدد من المانحين بوصفه نقطة مرجعية بالنسبة للمشاريع التي يتولونها.

ناميبيا

٣٢ - البحار التي تمتد على مسافة ٢٠٠ ميل بعد سواحل ناميبيا قادرة على إدراج أرصدة سمكية كبيرة. ولتنظيم عمليات الصيد من أجل تجديد الرصدة التي تسببت في نضوبها قبل الاستقلال المصانع الأجنبية العائمة قدمت المساعدة من أجل وضع تشريعات جديدة. وقد تم تدعيم قدرة وزارة المصايد السمكية والموارد البحرية على الإدارة والتخطيط ووضع السياسات مع تنفيذ استراتيجيات جديدة تتعلق بمنح حقوق وحصص الصيد. وأدت سياسات حفظ المصايد السمكية إلى زيادة بأكثر من ٥٠ في المائة من أرصدة سمك النازليّ والبلشار بما أتاح مضاعفة المحاصيل الإجمالية المنظمة من هذين النوعين. وفي عام ١٩٩٤ زادت بنسبة ٢٥ في المائة مساهمة المصايد السمكية في الناتج المحلي الإجمالي. وتقدر صادرات الأسماك بمبلغ ٢٧٠ مليون دولار أي بنسبة ٢٥ في المائة من مجموع الصادرات. والعمالة في ازدياد في هذا القطاع حيث تبلغ في السنة نحو ١ ٥٠٠ وظيفة جديدة. وقد أصبحت غالبية شركات الصيد تحت سيطرة الناميبيين بعد أن كانت في معظمها ملكية أجنبية.

الصين

٣٣ - تم بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشاركة من جانب أكثر من ٥٠ من الوكالات الحكومية ومعاهد البحوث والهيئات العامة، وضع استراتيجية جدول أعمال القرن ٢١ للصين، وهي خطة إنمائية وطنية شاملة ترمي إلى الموازنة الفعالة بين حماية البيئة والموارد الطبيعية، وبين النمو الاقتصادي المستدام الذي يتم توزيعه بصورة متكافئة على مختلف مناطق البلاد. وساعد البرنامج الإنمائي على تنظيم مؤتمر للمانحين قدمت الحكومة خلاله ٦٢ من المشاريع ذات الأولوية العليا التي تغطي مجالات مثل الزراعة المستدامة، والإنتاج الأنظف، واستخدام الطاقة النظيفة، وحفظ الموارد الطبيعية واستدامة استخدامها، ومكافحة التلوث وزيادة السكان وتحسين أحوال الشعب من النواحي الصحية والتعليمية والرفاه العام.

كوبا

٣٤ - أدت العمليات المتداعمة لإعادة تدوير النفايات إلى تحسين الأعلاف لما يصل إلى ٢ ٠٠٠ خنزير وإلى تواجد مصدر طاقة رخيص للمجتمع الكوبي. وهذا النظام المتكامل للحماية البيئية وضعه معهد بحوث الخنازير بوزارة الزراعة لينفذ عند مشارف هافانا. وقد تم بناء جهاز لهضم الأغذية يعمل على تحويل الفضلات المتخلفة عن المطاعم والمسالخ ومراكز تجهيز الأسماك والمنشآت الصناعية الأخرى إلى أعلاف للخنزير وذلك باستخدام تكنولوجيا منقولة بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بعد ذلك يتم تحويل

الأعلاف من جديد بواسطة الخنازير ذاتها فتصبح نفايات. وهذه النفايات بدورها تغذى بها تلقائياً أجهزة توليد الغاز الحيوي. ثم يستخدم الغاز المتولد لإدارة أجهزة هضم نفايات الغذاء ومعدات المطبخ المركزي بالمعهد المذكور أعلاه ثم يجري توصيله في أنابيب إلى المساكن الريفية القريبة ليحل محل الكيروسين والضم والأكشاب التي كانت تستخدم في السابق لأغراض الطبخ. أما المخلفات الصلبة الناجمة عن أجهزة استيعاب الغاز الحيوي فيتم تمريرها في حوض يستخدم لزراعة الطحالب الغنية بالبروتين التي يجري دورياً زراعتها وجنيها ثم إعادتها دورياً لتغذية الخنازير وفيما تستخدم المخلفات الصلبة لإنتاج سماد عضوي عالي الجودة.

بنما

٢٥ - في بنما تؤدي الاستثمارات والحوافز والمشاورات المشتركة والتربية والتعليم إلى المساعدة على إبطاء تعرية ٧٠ ٠٠٠ هكتار سنوياً من الغابات التي تغطي ٤٠ في المائة من كتلة أراضي الدولة. وقد دعمت قدرة المعهد الوطني للموارد الطبيعية المتجددة بما يساعده على تحديد والتماس سبل حشد الموارد التقنية والاقتصادية والمالية. وتم إقرار قوانين جديدة تنص على تهيئة سبل التعليم البيئي وتقديم حوافز لإعادة غرس الغابات. ويجري كذلك تعزيز الدعم الوطني لخطة العمل المتعلقة بالغابات الإدارية. وقد جرى تشجيع المشاركة الفعالة من جانب مجتمعات السكان الأصليين، والمزارعين، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات النسائية والقطاع الخاص في صياغة سياسات الموارد الوطنية، وذلك من خلال تشكيل هيئات جديدة تشمل المجلس الاستشاري الوطني المعني بالجنسين وتنمية الغابات وهيئة منظمي المشاريع في مجال الغابات في بنما واللجنة الاستشارية التقنية للسكان الأصليين ولجنة المنظمات غير الحكومية. ويجري حالياً تنفيذ اثني عشر مشروعاً جديداً في قطاع الغابات بينما يطرح للمفاوضة ثمانية مشاريع أخرى.

فنزويلا

٢٦ - احتاج الأمر إلى نموذج للتنمية المستدامة بيئياً لكي تقوم ولاية أمازوناس في فنزويلا بمعالجة اختلال الاستغلال لغاباتها المطرية الشاسعة وحفظ التنوع البيولوجي الغني على صعيدها. وقد وضعت دراسات ومقترحات عديدة من أجل الاستخدام المستدام للغابات المطرية وتعزيز إنتاج محاصيل جديدة وحماية أنواع حيوانية معينة. وقد قام المركز الأمازوني للبحوث البيئية "الكسندر فون همبولدت" بإنشاء مصارف جينية للخضر المحلية. وجمعت بيانات واسعة النطاق حول الموارد الطبيعية ومراكز الجذب السياحي المحتملة ويجري تخزينها بانتظام منهجي. وتم تدريب موظفي وكالة "سادا أمازوناس" الانمائية المسؤولة عن تنمية المنطقة على التقنيات الجديدة في مجال البحوث وإدارة البيانات. وقد نجحت الوكالة الانمائية المعززة في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع بحجم ٨ ملايين من الوحدات النقدية الأوروبية لصالح التنمية المستدامة في منطقة أعالي أورينوكو وكذلك مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني من أجل مداومة دعم مركز "الكسندر فون همبولدت". وأوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة ميدانية كذلك لتحديد المشاريع من أجل تصميم مشروع ممول بحجم ٤,٢ مليون دولار من مرفق البيئة العالمية لمساعدة مجتمعات السكان الأصليين في ثلاثة مجالات.

الأردن

٢٧ - إن حقيقة وجود مناخ جاف، فضلا عن حقيقة أن أقل من ١ في المائة من الأراضي تغطيها الغابات، معناها تعريض أراضي المراعي في الأردن لتكرار حوادث الحرائق وحالات الجفاف. وتغطي أراضي المراعي العشبية ٩٠ في المائة من مجموع مساحة البلاد. ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تدريب موظفي دائرة الغابات بحيث يتمكنون من ضمان الاستخدام المستدام لموارد الغابات والمراعي من خلال تصميم وتنفيذ نظم الإدارة الوطنية. وهذه النظم تكفل فرص العمل، وتساعد على دعم المشاركة وعلى تطوير الأنشطة المدرة للدخل بالنسبة للمجتمعات الريفية. وتولي منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) دعمها لمواصلة تدريب موظفي الغابات على الإدارة بمبلغ ٢٠٨ ٠٠٠ دولار مرصود من مواردها الخاصة.

٢٨ - وفي عام ١٩٨٥ وافقت اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال على مبلغ إضافي قدره ٥٦,٥٦ من ملايين الدولارات في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإذ يصل مجموع ميزانيات برنامج العمل حاليا إلى ٧٩,٦١ في المائة من ملايين الدولارات، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعد ٢١ بلدا ناميا على تخطيط وإعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع القطرية لاستبدال وإزالة مركبات الكربون الكلوروفلورية والهالونات وغيرها من المواد المؤدية إلى نضوب الأوزون ويتم هذا من خلال صياغة البرامج والتدريب والبيان العملي في المجال التقني ودعم المؤسسات وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وفي ظل المشاريع الجارية التي بلغ مجموعها ٢٨٢ مشروعا يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدة الحكومات ودوائر الصناعة من أجل تصميم وتنفيذ البرامج الرامية إلى القضاء على استخدام المواد المفضية إلى نضوب الأوزون مع رصدها وتقييم تنفيذها. ومن المتوقع أن ينجم عن هذه المشاريع في جملتها إزالة نحو ٨ ٥٠٠ طن من المواد المؤدية لنضوب الأوزون بنهاية عام ١٩٩٦.

— — — — —